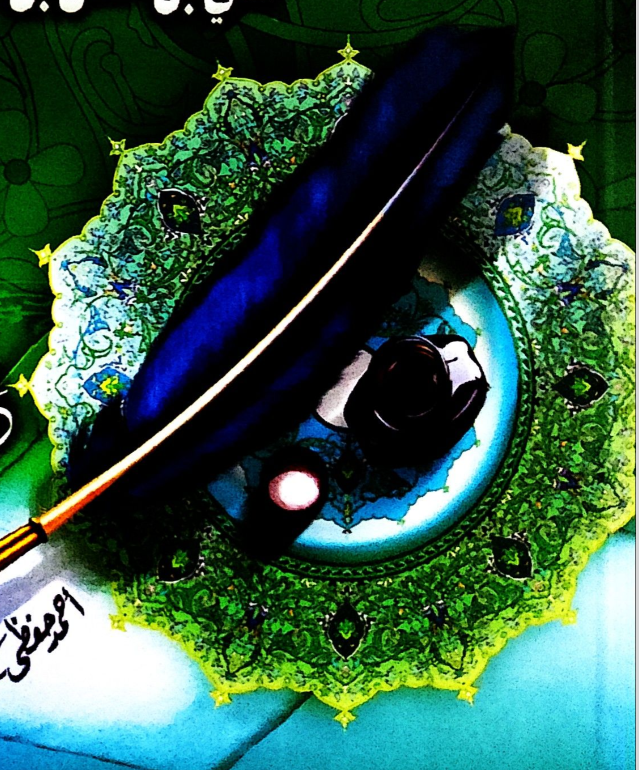
الدرر السنية في القواعد والفوائد النحوية

لأبي عبد الله
علي بن حسن بن شوني البرينتي الأرومي الهرري



دار عمر بن الخطاب

مكتبة الإمام الوادعي
صنعاء

الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ
في
القواعدِ والفوائدِ النَّحويَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

رقم الإيداع: ٢٠١٠/٢٢٦٩٩

مكتبة الإمام الوادعي

للنشر والتوزيع

اليمن - صنعاء - شارع تعز - شميلة - جوار جامع الخير

ص ب: ١٧٣٦٤ فاكس: ٦٣٣٧٧١ - ١ - (٠٠٩٦٧)

تليفون المكتبة: ٧٣٤٧٥٥١٣٩ - ٧٧٧٧٦٣٧٤٣ (٠٠٩٦٧)

E_MAIL: ALWADEY2006@MAKTOOB.COM

AL_WADEY2006@HOTMAIL.COM

فرع دار الحديث بالفيوش - بجانب مسجد السنة هاتف: ٧٧٣٣٠٨٨٦٥

دار عمر بن الخطاب

للنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية - القاهرة - جوال: ٠٠٢٠١٢٤٦١٨٣٣٦

E_MALL:DAROMARIBNELKATTAB@YAHOO.COM

الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ
فِي
القَوَاعِدِ وَالفَوَائِدِ النَّحَوِيَّةِ

لأبي عبد الله
علي بن حسن بن شوني البرينتي الأرومي الهرري

مكتبة الإمام الوادعي
صنعاء

دار عمر بن الخطاب

مقدمة المؤلف

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدِ اللهُ فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فلما كان العلم بحور زاخرةً لا ساحل لها لقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[1] [يوسف: ٧٦]، إلا أن معرفة الأصول والقواعد في كل فن تجعل الشارع فيه على بصيرة وتُسهِّل عليه، وتجعله راسخاً في ذلك الفن، أردت أن أكتب بعض القواعد النحوية والفوائد المرضية التي تجعل الطالب على بصيرة ويقين في هذا العلم، قال الشيخ ابن عثيمين– رحمه الله تعالى-:

وَبَعْـدُ فَـالْعِلْمُ بُحُـوْرٌ زَاخِـرَهْ　　لَـنْ يَبْلُـغَ الْكَـادِحُ فِيْـهِ آخِـرَهْ
لَكِـنَّ فِي أُصُـوْلِهِ تَسْـهِيْلَا　　لِنَيْلِـهِ فَـاحْرِصْ تَجِـدْ سَـبِيْلَا
وَهَـاكَ مِـنْ هَـذِيْ الأُصُـوْلِ جُمَـلَا　　أَرْجُـوْ بِهَـا عَـالِي الجِنَـانِ نُـزُلَا
قَوَاعِـداً مِـنْ قَـوْلِ أَهْـلِ الْعِلْـمِ　　وَلَـيْسَ لِي فِيْهَـا سِـوَى ذَا الـنَّظْمِ

---

(١) فقال الشيخ في الشرح: «فالعلم بحور زاخرة» أي: أنه بحور واسعة عظيمة لا ساحل لها لقول الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، حتى ينتهي العلم إلى عالم الغيب والشهادة جلَّ وعلا. «لن يبلغ الكادح فيه آخره» يعني: أن الإنسان مهما كدح في العلم واجتهد لا يمكن أن يبلغ آخره، وهذا هو الواقع».

مقدمة المؤلف

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدِ اللهُ فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فلما كان العلم بحور زاخرةً لا ساحل لها لقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[1] [يوسف: ٧٦]، إلا أن معرفة الأصول والقواعد في كل فن تجعل الشارع فيه على بصيرة وتُسهِّل عليه، وتجعله راسخاً في ذلك الفن، أردت أن أكتب بعض القواعد النحوية والفوائد المرضية التي تجعل الطالب على بصيرة ويقين في هذا العلم، قال الشيخ ابن عثيمين- رحمه الله تعالى-:

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ بُحُوْرٌ زَاخِرَهْ ... لَنْ يَبْلُغَ الْكَادِحُ فِيْهِ آخِرَهْ
لَكِنَّ فِي أُصُوْلِهِ تَسْهِيْلَا ... لِنَيْلِهِ فَاحْرِصْ تَجِدْ سَبِيْلَا
وَهَاكَ مِنْ هَذِيْ الأُصُوْلِ جُمَلَا ... أَرْجُوْ بِهَا عَالِي الجِنَانِ نُزُلَا
قَوَاعِداً مِنْ قَوْلِ أَهْلِ العِلْمِ ... وَلَيْسَ لي فِيْهَا سِوَى ذَا النَّظْمِ

---

(١) فقال الشيخ في الشرح: «فالعلم بحور زاخرة» أي: أنه بحور واسعة عظيمة لا ساحل لها لقول الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، حتى ينتهي العلم إلى عالم الغيب والشهادة جلَّ وعلا. «لن يبلغ الكادح فيه آخره» يعني: أن الإنسان مهما كدح في العلم واجتهد لا يمكن أن يبلغ آخره، وهذا هو الواقع».

الأصول: جمع أصل، والقواعد: جمع قاعدة.

الأصل، والقاعدة، والأساس، والضابط، والقانون ألفاظ مترادفة بمعنى واحد.

وهي لغة: ما يُبنى عليها غيرها، قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾[1] [البقرة: ١٢٧].

واصطلاحاً: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها.

وقال العلامة أبو النجا: «والأصول جمع أصل وهو لغة: ما بُنِيَ عليه غيره، واصطلاحاً: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها –أي أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعها – مثلاً قولنا: الفاعل مرفوع، قضية كلية تعم زيداً وعمراً وبكراً، من قام زيد، وقعد عمرو، ورقد بكر، ويُعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو وبكر، مثلاً الذي هو حكم من الأحكام.

ويُرادف الأصلَ: القاعدةُ والأساسُ والضابطُ والقانونُ، فكل واحد منها معناه لغةً واصطلاحاً ما ذُكر في الأصل»[2].»

---

(١) قال ابن عطية: «القواعد» جمع قاعدة وهي الأساس». «المحرر الوجيز» (١٣٣).

(٢) حاشية «أبي النجا على شرح خالد الأزهري» (٧)، و«حاشية الدسوقي على مغني اللبيب» (١/ ٧) و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» لخالد الأزهري ص (٢٥)، و «حاشية يس على المجيب» (١/ ٩).

القاعدة الأولى

أن النكرة إذا أُعيدت معرفة تكون عين الأولى.

كما في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]، فإن الرسولَ الثانيَ هو الأولُ.

وكذا المعرفة إذا أُعيدت معرفةً تكون عينَ الأولى.

كما تقول: (جاءني الرَّجلُ فأكرمت الرَّجلَ)، فإن الرجل الثاني هو عينُ الأول.

بخلاف النكرة إذا أُعيدت نكرة، والمعرفة إذا أُعيدت نكرة فإنها تكون غيرَ الأولى.

ومثاله: قولك: (جاءني رجل فأكرمت رجلاً) فالرجل الثاني غيرُ الأول.

ومثال إعادةِ المعرفة نكرةً قولك: (جاءني الرجل فأكرمت رجلاً)، يعني: رجلاً آخر.

وَأُوْرِدَ على إعادة النكرة نكرة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فإنها نكرة أُعيدت نكرة فيقتضي أن الإله الثاني غيرُ الأول فيلزم تعدد الإله.

ويَرِد على إعادة النكرة معرفة قولُه تعالى: ﴿صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، فمقتضى القاعدة أن الثاني عينُ الأول مع أنه غيره؛ لأن الأول صلح بين الزوجين، والثاني أعم.

ويُجاب بالجواب الأول من أن القاعدةَ أَغلبيةٌ.

وقال السيوطي رحمه الله في "عقود الجمان":

ثُمَّ مِنَ القَوَاعِدَ المشتَهِرَه ... إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَةٌ

تَغَــايَرَا وَإِنْ يُعَــرَّفْ ثَــانِي   تَوَافَقَــا كَــذَا الْــمُعَرَّفَانِ

ثم قال:

وَنَقَــضَ السُّــبْكِيُّ ذِيْ بِأَمْثِلَــه   وَقَــالَ: ذِيْ قَاعِــدَةٌ مُسْتَشْــكَلَه

ولا إشكال فيها بأن القاعدة أغلبية كما مرَّ فافهم.

انظر هذه القاعدة في الكتب الآتية:

١- حاشية الشيخ عبدالله بن الإمام الفاضل الشيخ العشماوي على "متن الآجرومية" (٦٥-٦٦) بتحقيق: كريم إبراهيم أحمد.

٢- "مغني اللبيب" لابن هشام، مع "حاشية الدسوقي" (٢/ ١٣٥٢، ١٣٤٥، ٤٥٥) ولكن ابن هشام ذكرها في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، إلا أن القاعدة أغلبية كما مرَّ فافهم ولا تكن من الغافلين.

٣- "حاشية أبي النجا على شرح خالد الأهري" (١٥) باسم القاعدة.

٤- "حاشية الصَّبان على الأشموني" (١/ ١٠٤) (باسم فائدة)، وقد فصلها فارجع إليه فإنه مهم جداً.

٥- حاشية العلامة الشيخ إسماعيل بن موسى المالكي على "شرح الكفراوي" ص (١٨) باسم القاعدة.

٦- "الفتوحات القيومية في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية" لشيخنا الأورومي محمد أمين بن عبدالله الهرري ص (٢٢) باسم القاعدة.

وهذه القاعدة معانية مهمة جداً، وإن ذكرها النحاة في كتب النحو فاحفظها فإنها عزيزة.

القاعدة الثانية

إن تكررت المعطوفات فكل منها يُعطف على الأول، وإن كان العاطف غير مرتب كـ (الواو) و (أو) وإلا فكل على ما قبله.

مثال العاطف الذي لا يُفيد الترتيب:

زيدٌ، وعليٌّ، وعمروٌ، وآدمُ، قائمون.

زيدٌ: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلي الواو حرف عطف غير مرتب مبني على الفتح، علي معطوف على زيد، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

وعمرو: الواو حرف عطف، عمرو معطوف على زيد. الواو تُكتب للفرق بين عمرو وعمر في حالتي الرفع والجر، وأما في حالة النصب فتظهر ألف عمرو دون عُمَرَ لكونه غير منصرف؛ للعدل التقديري والعلمية.

وآدم: الواو حرف عطف، آدم معطوف على زيد.

قائمون: خبر المبتدأ مرفوع به، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد مبني على الفتح.

مثال العاطف الذي يفيد الترتيب:

جاء زيد فعلي فآدم فأحمد.

جاء زيد ثم علي ثم آدم ثم أحمد.

إعراب المثال الأول:

جاء فعل ماضٍ مبني على الفتح، زيد فاعل مرفوع به، فعلي، الفاء حرف عطف وترتيب وتعقيب مبني على الفتح، علي، معطوف على زيد والمعطوف على المرفوع مرفوع، فآدم، الفاء حرف عطف وترتيب وتعقيب مبني على الفتح، آدم، معطوف على عليٍّ، فأحمد، الفاء حرف عطف، أحمد، معطوف على آدم.

وإعراب المثال الثاني:

جاء: فعل ماضٍ مبني على الفتح، زيد فاعل مرفوع به، ثم حرف عطف وترتيب وتراخ مبني على الفتح، علي معطوف على زيد، ثم آدم، ثم حرف عطف، آدم، معطوف على عليٍّ، ثم أحمد، ثم حرف عطف، أحمد معطوف على آدم.

قال ابن مالك في "الخلاصة":

الْفَـــاءُ لِلتَّرْتِيْـــبِ بِاتِّصَـــالِ ... وَثُـــمَّ لِلتَّرْتِيْـــبِ بِانْفِصَـــالِ

انظر هذه القاعدة في الكتب الآتية:

١- "حاشية العشماوي" (ص٦١) باسم (القاعدة).

٢- "حاشية الحامدي" (ص١٢٩) باسم (الخاتمة).

٣- "الفتوحات القيومية" للشيخ محمد أمين (ص٢٥) باسم (القاعدة).

٤- "الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية" للشيخ محمد أمين (١/ ١٧) باسم الفائدة.

القاعدة الثالثة

أن الكلمة إن كان وضعها على حرف واحد كـ (الباء) يُعبر عنها باسمها، فيقال: الباء، وإن كان وضعها على كلمتين فيعبر عنها بلفظها: كـ (أل، وهل، وبل، وقد) فلا يُقال: في (أل): الألف واللام، كما لا يُقال في هل وبل ونحوهما: الهاء واللام...

وقال الشيخ محمد أمين: «القاعدة: أن الكلمة إذا كانت على حرفين أو أكثر أن يُعبر عنها بمسماها، أو على حرف واحد أن يُعبر عنها باسمها».

وقال البيجوري: «والقاعدة أن الكلمة إذا كانت على حرفين نطق بلفظها كـ (مِنْ وعَنْ) بخلاف ما إذا كانت على حرف واحد فإنه ينطق باسمها كواو العطف وفائه».

انظر هذه القاعدة في الكتب الآتية:

١- «شرح العلامة الكفراوي» (ص٢٢) باسم القاعدة.

٢- «الفتوحات القيومية» للشيخ محمد أمين (ص٢٤) باسم القاعدة.

٣- «حاشية العلامة أبي النجا على شرح خالد الأزهري» (ص٢٥) باسم القاعدة.

٤- «فتح رب البرية على الدرة البيهية» للبيجوري (ص٢٠).

القاعدة الرابعة

قاعدة في سَبْك معمولي (أن): أن ما كان خبراً في الأصل يكون مضافاً، وما كان اسماً يكون مضافاً إليه إن كان الخبر مشتقاً، وإلا فنأخذ الكون المطلقة من الخارج فنضيف إلى الاسم غالباً.

مثال الخبر المشتق: بلغني أنك قائم.

الإعراب: بلغ ماض مبني على الفتح، النون نون الوقاية مبنية على الكسر؛ لأنها تقي الفعل من الكسر إذا دخلت عليه، وتقي الآخر عن التغيير إذا دخلت على الاسم والحرف مثل: (لدُنِّي) و (مِنِّي) «أن» حرف توكيد ونصب ومصدر مبنية على الفتح، الكاف ضمير متصل للمخاطب في محل نصب اسمها مبني على الفتح، قائم خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وقائم اسم فاعل من (قام) الثلاثي مشتق، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لـ(بلغ) تقديره: بلغني قيامك، فالخبر الذي كان مشتقاً صار مضافاً بعد التأويل بالمصدر والاسم الذي هو الضمير صار مضافاً إليه كما ترى.

مثال الخبر الجامد: بلغني أن زيداً أخوك.

فأخو خبر (أن) جامد تقديره: بلغني كون زيد أخاك.

هذه القاعدة حفظناها من فم شيخنا عبدالعزيز الأورومي -حفظه الله تعالى-.

وانظر معناها في "الكواكب الدرية" للأهدل (١/ ١٢٧) وأيضاً (١/ ٢٥٠) منه في باب (إن)، وهي قاعدة عظيمة فاحفظها.

القاعدة الخامسة

أن الجار والمجرور والظرف والجمل بعد المعارف المحضة أحوال، وبعد النكرات المحضة صفات، وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير احتملت الحالية والوصفية.

مثال الجار والمجرور والظرف الواقعين بعد المعرفة المحضة: رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق.

فالظرف في قوله: (بين السحاب) حال من الهلال، تقديره: كائناً بين السحاب، والجار والمجرور في قوله: (في الأفق) حال من الهلال كذلك؛ لأنهما وقعا بعد معرفة محضة وهو الهلال.

ومثال وقوعهما بعد النكرات المحضة: رأيت طائراً فوقَ غُصْنٍ أو على غُصْنٍ.

فالظرف في قوله: (فوق غصن) أو الجار والمجرور في قوله: (على غصن) كل منهما صفة لطائر، وهو نكرة محضة تقديره: طائراً كائناً فوق غصن، أو على غصن.

ومثال وقوعهما بعد ما يحتمل التعريف والتنكير: يعجبني الزَّهْرُ في أكمامه، والثمر فوق أغصانه.

فالجار والمجرور في قوله: (في أكمامه) يحتمل للحالية من (الزهر) ويحتمل للوصفية له؛ لأن مدخول (ال) الجنسية معرفةٌ لفظاً، نكرةٌ معنى.

والظرف في قوله: (فوق أغصانه) كذلك.

وهذا طائر جميلٌ فوق البيت، أو على البيت، كذلك محتمل للحالية والوصفية؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة.

ومثال وقوع الجملة بعد المعرفة المحضة: قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

فجملة ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ في محل النصب حالٌ من ضمير ﴿لَا تَقْرَبُوا۟﴾ والضمير معرفة محضة.

ومثال وقوعها بعد النكرة المحضة: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣].

فجملة ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾ في محل النصب صفة لـ «كتاباً»، وهو نكرة محضة.

ومثال وقوعها محتلمة للتعريف والتنكير بعد النكرة: قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

فلك أن تجعل جملة ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ صفةٌ لمذكر صفةً ثانيةً وهو الظاهر، ولك أن تجعلها حالاً من (ذِكْرٌ) ؛ لأنه قد تُخصص بالوصف وإن كان نكرة.

ومثال وقوعها محتملة لهما بعد المعرفة: قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥].

فلك أن تجعل جملة: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ حالاً من الحمار أو صفة له فإن المعرَّف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة.

انظر هذه القاعدة في الكتب الآتية:

١- "مغني اللبيب" لابن هشام مع "حاشية الدسوقي" (٢/ ٩٠٢) وما بعده.

٢- "الكواكب الدرية" للأهدل (١/ ٣٢١).

٣- "حاشية الدسوقي" (٢/ ٧٧٧) باسم (القاعدة).

٤- "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب" لخالد الأزهري (ص٧٠- ٧١ - ٧٢) و (ص٨١).

٥- "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (١/ ١٠٣- ١٠٤) فراجعه إن شئت فإنه مهم.

وهذه القاعدة حفظناها في أول "التقريظات" الذي درسْنا على شيخنا العلامة الشيخ علي بن الشيخ عمر -رحمهما الله- باسم (القاعدة) هكذا.

والقاعدة: أن الجار والمجرور والظرف والجمل بعد المعارف المحضة أحوال، وبعد النكرات المحضة صفات، وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير احتملت الحالية والوصفية كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارًا﴾.

القاعدة السادسة

أن الجملة التي لها محل من الإعراب تحل محلَّ المفرد.

نحو الجملة الحالية مثل: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، الواو للحال، و(نحن) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ (عصبة) خبر المبتدأ مرفوع به، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من (الذئب)، والتقدير: لئن أكله الذئب غير منفرد.

ومثل ذلك نحو: جاء زيد والشمس طالعة. فجملة (والشمس طالعة) في محل النصب على الحال من (زيد) على التأويل بالمفرد تقديره: (جاء زيد مقارناً طلوعَ الشمس).

انظر هذه القاعدة في: "الكواكب الدرية" للأهدل (٢/ ٣٧٨) باسم (القاعدة).

القاعدة السابعة

أن نعتَ النّكرَةِ إذا تقدم عليها نُصب على الحال.

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[هود: ٨١].

فالجار والمجرور في قوله: (منكم) في محل نصب على الحال من (أحدٌ)؛ لأنه في الأصل نعت له فلما قدم عليه نصب على الحال على هذه القاعدة المقررة.

وهكذا قول الشاعر:

لِـمَيَّةَ مُوْحِشاً طَلَلُ

فموحشاً حال من (طلل)؛ لأنه في الأصل نعت (لموحشاً) فلما قدم عليه نصب على الحال منه.

انظر هذه القاعدة في الكتب الآتية:

١- «الكواكب الدرية» للأهدل (٢/ ٣٩٣) في باب الاستثناء باسم (القاعدة المقررة).

٢- «حاشية الدسوقي» (١/ ٥٠٦) باسم (القاعدة)، وقال أيضاً: «الأصل: لمية طلل موحش، فقدم موحشاً، وأعرب حالاً لتقدمه كما هو القاعدة: أن وصف النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً».

«أما نعت المعرف إذا قدم عليها فيعرب بحسب العوامل، وتعرب هي بدلاً أو بياناً. وقد يعرب نعت النكرة هذا الإعراب كما في: مررت بمثلك رجل»[1].

فمثال تَقَدُّمِ نعتِ المعرفةِ عليها قولك: قام العاقل زيد.

فالعاقل فاعل لقام مرفوع به، وزيد بدل من عاقل، بدل كل من كل أو عطف بيان منه تبعه بالرفع وعلامة رفعه الضمة، فالأصل: قام زيد العاقل، فالعاقل نعت لزيد فلما قدم عليه أعرب بحسب العامل.

---

(١) «حاشية الدسوقي» (١/ ٥٠٦).

القاعدة الثامنة

قاعدةُ الجمع المؤنث: أن تاءَ المفرد تُحذف عند الجمع نحو: المؤمنات والمسلمات؛ لأن مفرديهما مؤمنة ومسلمة فلما جمعا حذفت تاؤهما؛ لأنها ليست من بنية الكلمة، إذ أصلهما مؤمن ومسلم.

خلافاً للشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ حيث قال في جمع صامتة –وهي صامتات-: «لأن التاء التي في المفرد وضعناها في الجمع لكن جعلناها بعد الألف، وتاء الجمع تكون مفتوحةً، وتاء المفرد تكون مربوطة».

صحيح: تكون تاءُ الجمعِ مفتوحةً، وتاء المفرد مربوطة، إلا أن تاء المفرد تُحذف عند الجمع ولا نجعلها بعد الأَلِف للقاعدة السابقة فافهم.

انظر هذه القاعدة في "الكواكب الدرية" (١/ ٥٥) في باب: معرفة علامات الإعراب باسم: (قاعدة).

القاعدة التاسعة

أن (أل) الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية.

نحو: «المعربات قسمان».

فإن قال قائل: أين المطابقة بين المبتدأ والخبر، فإن المبتدأ جمعٌ والخبر مثنًّى؟

نقول: المطابقة حاصلة بينهما؛ لأن (أل) في المعربات جنسية تبطل معنى الجمعية، فتصدق على واحد وعلى اثنين وعلى المتعدد، وهكذا ما أشبهه.

انظر هذه القاعدة في الكتب الآتية:

١- «حاشية أبي النجا» (ص٩٤) باسم (القاعدة).

٢- «حاشية الكفراوي» (ص٥٥).

٣- «الفتوحات القيومية» (ص٧٨).

القاعدة العاشرة

إذا اختلف النحاة في مسألة من المسائل نأخذُ الأسهل من القولين، أو الأقوال، لأن تتبع الرخص في باب الإعراب أو في النحو جائز.

والخُلْفُ إن كان فَخُذْ بالأسهل   في النحو لا في غيره في الأفضل

مثلاً إذا قلت لشخص: لماذا جئت؟ فقال: كي أقرأ.

نقول: كي حرف نصب ينصب الفعل المضارع. (أقرأ): فعل مضارع منصوب بـ(كي).

وهنا أيهما أسهل أن نقول: أقرأ منصوب بـ (أن) مقدرة بدلاً من (كي) أو منصوب بـ(كي) ؟

منصوب بـ(كي)، فالبصريون يقولون: منصوب بـ(أن) و (كي) حرف جر وتعليل، والكوفيون يقولون: منصوب بـ(كي)، وهذا أسهل.

وهكذا الخلاف في (حتى) وأمثالها في نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، فالبصريون يقولون: (حتى) حرف جر وغاية بمعنى (إلى) مبني على السكون، (يرجع)

فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة، والكوفيون يقولون: (حتى) حرف نصب للمضارع، (يرجع) منصوب بـ(حتى)، وهذا أسهل من مذهب البصريين.

قال الشيخ ابن عثيمين: «لكن قاعدتنا في باب النحو التي ينبغي أن نسير عليها إذا اختلف النحويون في مسألة سلكنا الأسهل من القولين؛ لأننا إذا أخذنا بالرخص في باب الإعراب فهذا جائز». ذكره في "شرح الآجرومية".

وقال أيضاً: «القاعدة المضطردة عندي ما أخبرتكم بها سابقاً: إنه إذا تنازع الكوفيون والبصريون في مسألة فاتَّبع الأسهل، ولو قيل: هذا في المسائل الفقيهة يصح أم لا؟ لا يصح؛ لأنه لا يجوز أن نتتبع الرخص، لكن في باب النحو ليس فيه مانع»[1].

وقال أيضاً: «وإني أفتيكم بأن تَتَبُّع الرخص في باب النحو جائر، وفي باب الفقه لا يجوز»[2].

وبعد هذا لا تقل: أنا بصري، أو كوفي، فخذ ما هو الحق وما هو الأسهل لك.

عندي سؤال: هل ابن مالك كوفي أم بصري في النحو؟

ج: ابن مالك ليس بصرياً ولا كوفياً في النحو، بل سلك طريقاً بين طريقي الكوفيين والبصريين، وهي من أحسن الطرق، وقال ابن الإمام الطيب الفاسي: «لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياسُ على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يعلم

---

(١) "شرح الشيخ العثيمين على الآجرومية" في باب: (الحال) نسخة أشرف علي خلف ص (٣٤٦).

(٢) "شرح الشيخ ابن عثيمين" ص (٣٨٨).

بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة،كقوله في التمييز:

وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيْـفِ نَزْرًا سُبِقَا

وقوله في مد المقصور:

وَالعَكْسُ فِيْ شَعْرٍ يَقَعْ

قال ابن هشام: «وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين» (١). هذا، خلافاً للشيخ ابن عثيمين حيث قال: «الأسماء الخمسة: هذه أسماء حصرها النحويون ولا يمكن أن نزيد عليها إلا واحداً اختلف فيه. لكن المؤلف كوفي يرى أن الأسماء خمسة، وابن مالك بصري يرى أنها ستة، وزاد فيها (هن) ولكن نتبع مؤلفنا؛ الأسماء خمسة» (٢).

❁❁❁

(١) "فيض الانشراح" (٢/ ١١٦٣).

(٢) شرح الشيخ ابن عثيمين في: باب معرفة علامات الإعراب (ص٧٠) نسخة أشرف علي خلف.

القاعدة الحادية عشرة

أن الحروف الجارة إذا كان آخرها ألفاً ودخلت على ضمير قلبت الألف ياء، فتقول: عليك وعليه.

فلو دخلت (حتى) على الضمير لقلبت ألفها ياء، وهو ممنوع فيها؛ لأنها ضعيفة بسبب الفرعية، فلو قلبت ألفها للزم مساواة الفرع لأصله[١].

وقال ابن هشام: «وقيل: لو دخلت -يعني (حتى)- عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى، وهي فرع عن إلى فلا تحتمل ذلك»[٢].

وذكر عبدالسلام هارون أن أربعة أحرف تُرسم بصورة ياء وهي: (إلى، على، حتى، بلى) في الجواب، وأما سائر الحروف فتُكتب ألفاً نحو: لا، هلا، خلا، عدا، حاشا[٣].

وقال الفاكهي: «وأما الحروف فلم تُكتَب منها بالياء غير (بلى)؛ لإمالة ألفه، و(إلى وعلى)؛ لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير في (إليك وعليك)، و(حتى) حملاً على إلى؛ لأنها بمعناها». كما في "مجيب الندا" (ص٥٢١).

***

(١) "حاشية الدسوقي" (١/ ٢٨٢) باسم (القاعدة).

(٢) "مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي" (١/ ٢٨٢).

(٣) "قواعد الإملاء" لعبدالسلام هارون (ص١٨).

القاعدة الثانية عشرة

ومن قواعد النحاة أن الجاري مجرى المـَثَل يحذف متعلقه وجوباً.

نحو: بسم الله الرحمن الرحيم.

الجار والمجرور في (بسم) متعلق بفعل محذوف وجوباً تقديره: أُألف، أو أبتدأُ، أو أقرأُ على مذهب الكوفيين، وهو أولى، أو باسم محذوف وجوباً تقديره: تأليفي أو ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم على مذهب البصريين.

والعلة في تعلق الجار والمجرور بمحذوف وجوباً بأن البسملة جارية مجرى المثل كما قاله ابن عنقاء.

انظر هذه القاعدة في "الكواكب الدرية" للأهدل (١/ ٦٥) باسم (القاعدة).

و(المَثَل) بفتحتين هو: ما كان مورده خاصاً واستعماله عاماً، أو هو تشبيه شيء خفي بشيء جلي، كقول بعض العرب: (ضيعت الصيف اللبن) فكما أن المثل لا يغير عن اللفظ الذي ورد به لا تغير جملة البسملة عن اللفظ الذي وردت به بذكر متعلقها [1].

وقال الدسوقي في تعريف (المثل): «فإنه كلام شُبِّهَ مضربُه بمورده، فلا يُقال في شيء خاص»[2].

---

(١) "الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية" (ص١٠).

(٢) "حاشية الدسوقي على المغني" (٢/ ٩٣٧).

القاعدة الثالثة عشرة

أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البدل فهو على نية تكرار العامل(١).

فالأمثلة لتوضيح القاعدة كالآتي:

أمثلة النعت:

١- جاء زيد العالمُ.

فـ(العالمُ) نعت لزيد تابع له مرفوع بـ(جاء) لا بالتبعية وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

٢- رأيت زيداً العالمَ.

فـ(العالم) نعت لزيد منصوب برأيْ لا بالتبعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٣- مررت بزيد العالمِ.

فـ(العالمِ) نعت لزيد مجرور بالباء لا بالتبعية، وعلامة جره كسرة ظاهرة.

أمثلة عطف النسق:

١- جاء زيد وعلي وآدم.

فـ(علي وآدم) معطوفان على (زيد) تابعان له مرفوعان بـ(جاء) لا بالتبعية وعلامة رفعهما الضمة الظاهرة.

---

(١) هذا هو المشهور إلا أن ابن مالك قال في "شرح التسهيل" (٣/ ٣٣٠): «وظاهر قول سيبويه أن عامل البدل هو على المبدل منه....».

٢- رأيت زيداً وعلياً آدمَ.

فـ(علي وآدم) معطوفان على (زيد) منصوبان بـ(رأى) لا بالتبعية وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة.

٣- مررت بزيدٍ وعليٍّ وآدمَ.

فـ(علي آدم) معطوفان على (زيد) مجروران بالباء وعلامة جر علي كسرة ظاهرة، وعلامة جر آدم الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له: العلمية والعجمة.

أمثلة لعطف البيان:

١-نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر.

فـ(عمر) عطف بيان لـ(أبي حفص) مرفوع بـ(أقسم) لا بالتبعية.

٢-نحو: رأيت خاتماً حديداً.

فـ(حديداً) عطف بيان لـ(خاتم) منصوب بـ(رأى) الذي نصب (خاتماً) لا بالتبعية.

٣-نحو قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦].

فـ(صديد) عطف بيان لـ(ماء) مجرور بـ(من) التي جرت المتبوع لا بالتبعية.

أمثلة للتوكيد:

١- جاء الخليفةُ نفسهُ.

فـ(نفسُهُ) توكيد لـ(الخليفة) تابع له مرفوع بالفعل الذي رفع المتبوع لا بالتبعية.

٢- رأيت الخليفة نفسه.

فـ(نفسَه) توكيد لـ(الخليفة) منصوب بالفعل الذي نصب المتبوع لا بالتبعية.

٣- مررت بالخليفةِ نفسِهِ.

فـ(نفسِهِ) توكيد لـ(لخليفة) مجرور بالباء الذي جرَّ المتبوع لا بالتبعية.

أمثلة للبدل:

١- جاء زيد أخوك. فـ(أخو) بدل من (زيد) بدل كل من كل مرفوع بـ(جاء) مقدراً تقديره: جاء أخوك، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة.

٢- ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

فـ (صراط) الثاني بدل من (الصراط) بدل كل من كل منصوب بـ(اهد) مقدراً على القاعدة.

٣- ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢].

في قراءة جر الاسم الكريم، وهي قراءة غير نافع وابن عامر، فالاسم الكريمُ بدل من (العزيز) بدل الشيء من الشيء، مجرور بـ(صراط) مقدراً تقديره: (صراطِ اللهِ).

وقس على هذا جميع أقسام البدل.

انظر هذه القاعدة في الكتب الآتية:

١- "الكواكب الدرية" للأهدل (٢/ ٤١٢).

٢- "حاشية العشماوي على متن الآجرومية" حيث قال: «والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع». انظر ص (٣١٠).

٣- "حاشية الكفراوي" (ص١٧٦).

٤- "حاشية أبي النجا" (ص١٣١).

٥- "الفتوحات القيومية" (ص٢٠١).

القاعدة الرابعة عشرة

كلُّ شيء أعرب إعراب المثنى ولم ينطبق عليه شروطه فهو ملحق به.

انظر هذه القاعدة في "شرح ابن عثيمين للآجرومية" (ص٧٩) باسم (القاعدة).

وشروط المثنى ثمانية على المشهور، وأوصلها بعضهم إلى إحدى عشر شرطاً، وهي المذكورة في قول بعضهم:

شَرْطُ المثَنَّى أَنْ يَكُوْنَ مُعْرَبَا ... وَمُفْرَداً مُنَكَّراً مَا رُكِّبَا

مُوَافِقاً فِي اللَّفْظِ وَالمعْنَى لَهُ ... مماثِلٌ لم يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ

وَلَمْ يَكُنْ (كُلًّا) وَلَا (بَعْضًا) وَلَا ... مُسْتَغْرِقاً فِيْ النَّفْيِ نِلْتَ الأَمَلَا

وانظر هذه الشروط في: "الفتوحات القيومية" (ص٥٩) وصاحب "تشويق الخلان" قد فصَّلها وبيَّنها فراجعه فإنه مهمٌّ جداً.

❁❁❁

القاعدة الخامسة عشرة

كل اسم جاء على وزن فِعْل فهو ممنوع من الصرف، سواء كان هذا الاسم علماً مثلُ (أحمد) أو صفة مثلُ: (أفضَل).

ذكرها الشيخ ابن عثيمين في "شرح الآجرومية" (ص١٠٣) باسم (القاعدة).

❁❁❁

القاعدة السادسة عشرة

الأصل في الأسماء الصرفُ، ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً إذا لم يعتضد بآخر يجذبه من الأصالة إلى الفرعية.

وقال ابن إياز: «أصلُ الأسماء الصرفُ لعلتين: إحداهما أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه. والثانية: أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد، والصرف يحصل بغير سبب زائد، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد».

انظر هذه القاعدة في "الأشباه والنظائر" للسيوطي (٣/ ٦٢) باسم (القاعدة).

إذن فلو أشكل علينا اسم من الأسماء في كونه منصرفاً أم لا؟ نمشي على الأصل، ونقول: إنه منصرف جرياً على القاعدة.

۞۞۞

القاعدة السابعة عشرة

لا بد للجار والمجرور والظرف من متعلَّق يتعلقان به إلا إذا كان الجار والمجرور زائداً أو شبه زائد أو مما يُستثنى به.

مثال الزائد: بحسبك درهم.

الباء زائدة، (حسب) مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً، وهو مضاف، والكاف في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح، درهم خبر مرفوع.

فالشاهد أن الباء زائدة لا تتعلق بشيء.

ومثال الشبيه بالزائد: رُبَّ رجل كريمٍ لقيته.

الإعراب: (ربَّ) حرف جر وتقليل شبيه بالزائد والأصل مبني على الفتح، (رجل) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائد، والأصل (كريمٍ) بالجر صفة لرجل ،والصفة تتبع الموصوف، تبعه بالجر، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، هذا باعتبار لفظه، وبالرفع صفة لرجل، وصفة المرفوع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، هذا باعتبار محله، وجملة (لقيته) من الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع خبر المبتدأ.

الشاهد: أن ربَّ حرف شبيهٌ بالزائد والأصل لا يتعلق بشيء، وشُبِّه بالزائد من جهة كونه لا يتعلق بشيء، وشبه بالأصل من حيث إن له معنى وهو التقليل أو التكثير.

إذن لا بد لحرف جر أو ظرف من أن يتعلقا بشيء إلا إذا كان الجار زائداً أو شبه زائد، كما قال ناظم قواعد الإعراب:

لاَبُـدَّ للجـارِّ مـن التَّعلّـق	بفعـل أو معنـاه نحـو مرتقـي
واسـتثن كـلَّ زائـدٍ لـه عمـل	كالبا ومِـنْ والكـاف أيضـاً ولعـل

ودائماً الجار والمجرور لا يستقل بنفسه، بل لا بد أن يكون له متعلَّق به كالطفل يتعلق بأمه، إلا الزائد أو الشبيه به أو ما يستثنى به.

قال الشيخ العلامة عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي في "مجيب الندا" (ص١٩٣) في باب المبتدأ والخبر: «(قاعدة) كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يُستثنى به لا بد أن يتعلق بالفعل، أو ما يشبه، أو ما أُوِّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، والمتعلق إما أن يكون ملفوظاً به أو مقدراً، والمقدر إما واجب الحذف أو لا، وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في "المغني"».

القاعدة الثامنة عشرة

النادر لا حكم له.

ذكرها السيوطي في "الأشباه والنظائر" (٢/ ٣٥٢) باسم (القاعدة).

والنادر هو: ما قلَّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس نحو: حبَّهُ يَحِبُّه، بفتح الياء وكسر الحاء حُبّاً، لغةٌ في (أحبَّه يُحِبُّهُ) بضم الياء وكسر الحاء؛ لأنه مضاعف متعدّ فالقياس أن يُضمَّ عين مضارعه، ولذا قال ابن مالك في "لاميته":

وضُـمَّ عـينَ معـدّاه ويُنْـدُرُ ذَا　　كسر- كما لازمٌ ذَا ضَمٍّ احتُمِلا
فذو التعدّي بكسر- حبَّه وَعِ ذَا　　وجهين هَرَّ وشدَّ علَّه عَلَلا

وقال الفيروز آبادي: «وحَبَبْتُهُ أَحِبُّهُ بالكسر شاذ» "القاموس" (ص٧٩).

وقد عدَّ الجوهري والفيروز آبادي وابن مالك وابنه بدر الدين: «حبَّه يَحِبُّه» بكسر الحاء نادراً شاذّاً فقط، إلا أن أبا حيان قال: «إنه سُمع فيه الضم أيضاً». كما في "مناهل الرجال" (ص٤٣).

وانظر أيضاً في "المناهل" (ص١٣٧): «وأما النادر فهو ما يقل وجوده في كلامهم، سواء خالفَ القياس كـ(أبى يأبى)، أو وافقه كتتميم خذ وكل يعني: (أأخذ، أأكُلْ)، وهنا أطلقوا النادر على الشاذ، وإلا فكل له تعريف خاصٌّ به.

قال الجاربردي في "شرح الشافية": «اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود، والنادر: ما قلَّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس كخَزْعال –وهو داء يصيب الناقة– والضعيف: ما يكون في

ثبوته كلام كـ(قُرطاس) بالضم». "الأشباه والنظائر" (٢/ ١٨٠-١٨١) فإن الفصيح بكسر القاف.

«الشاذ لغة: المتفرد، وعند أهل العربية كالصرفيين والنحاة: ما يكون مخالفَ القياس من غير أن ينظر إلى قلة وجوده وكثرته في الاستعمال نحو قود، وأما ما قلَّ وجوده فيُسمى نادراً» اهـ "كشاف اصطلاحات الفنون" للشيخ العلامة محمد علي بن علي بن محمد التهانوي الحنفي (٢/ ٤٧٥) باختصار.

وقال الشيخ محمد أمين في "مناهل الرجال" (ص٢٧): «تنبيهان: الأول: الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف، أن الشاذ هو: الذي يكون وقوعه كثيراً لكنه مخالف للقياس. والنادر هو: الذي يكون وقوعه قليلاً لكنه موافق للقياس. والضعيف هو: الذي لم يَثبت ولم يجرِ على ألسنة الفصحاء. وأما المقيس فهو: ما وافق استعمال أهل الصَّرف...».

القاعدة التاسعة عشرة

الحكاية أولى في الفعل والحرف، وترك الحكاية أولى في الاسم.

مثال حكاية الفعل:

قولك: (قامَ فعلٌ ماضٍ)، بفتح الميم في (قام) مثلاً في (قام زيد): (قام) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية، (فعل) خبره مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، (ماض) صفة لفعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل؛ لأنه اسم منقوص.

الشاهد: (قامَ فعلٌ ماضٍ) بفتح (قامَ) على الحكاية مع أنه مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع.

وهذا أولى من أن تقول: (قامُ) فعل ماض، بالرفع مع أنه جائز، إلا أنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأن الكلمة إذا أُريد لفظها صارت من قبيل علم الجنس، وقد مرت قاعدة هي: كل اسم جاء على وزن فعل ممنوع من الصرف.

مثال حكاية الحرف:

(من حرف جر)، و(حتى حرف جر)، فـ(من وحتى) كلٌّ منهما مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وهذا أولى من أن تقول: (مِنُ حرف جر) مع أنه جائز إلا أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي.

مثال ترك الحكاية في الاسم:

(رأيت زيداً مثلاً)، فـ(زيدٌ) مفعول به منصوب، هذا أولى من أن تقول: فـ(زيداً) مفعول به منصوب فافهم.

وهذه القاعدة حفظناها من فم شيخنا عبدالعزيز -حفظه الله تعالى- فاحفظها ولا تنس في إعرابك فإنها عزيزة.

«الحكاية لغة: المماثلة والمشابهة، واصطلاحاً: إيراد اللفظ المسموع بهيئته من غير تغيير ولا تبديل».اهـ "حاشية الخضري" و "الباكورة الجنية" (ص١٧).

وقال بعضهم: الحكاية إيراد اللفظ على ما تسمعه نحو: كَتَبْتُ (يعلم) أي: كتبت هذه الكلمة. فـ(يعلم) مفعول به (لكتبت) محكي منصوب منع من ظهور حركة الحكاية. كما في "جامع الدروس العربية".

القاعدة العشرون

الأمر يُبنى على ما يجزم به مضارعه بعد دخول الجازم عليه.

١- إما على السكون نحو: اضربْ، كما تقول: لم يضربْ.

٢- إما على حذف حرف العلة نحو: ادع، واخش، وارم، كما تقول: لم يدع، لم يخش، ولم يرم.

٣- وإما على حذف النون نحو: اضربا واضربوا، واضربي، كما تقول: لم يضربا، ولم يضربوا، ولم تضربي.

٤- وإما على الفتح نحو: اضربنَّ زيداً لاتصاله بنون التوكيد، كما تقول: لم يضربَنَّ.

الخلاصة: الأمر يُبنى على واحد من أربع حالات: السكون، حذف حرف العلة، حذف النون، الفتح، وقال أبو رفعة:

والأمــرُ مبنــيٌّ عــلى مــا يُجزم ... بــه مضــارعه أيــا مــن يفهــم

انظر هذه القاعدة في الكتب الآتية:

١- «الكواكب الدرية» للأهدل (١/ ٤٩) باسم (القاعدة).

٢- «شرح الكفراوي» مع بيت أبي رفعة (ص ٦٥).

٣- شرح الشيخ ابن عثيمين «للآجرومية» (ص١٤٥).

٤- «حاشية العشماوي» (ص١٥٤).

٥- شرح خالد الأزهري «للآجرومية» (ص٥٦-٥٧).

القاعدة الحادية والعشرون

إذا كان أول المضارع مفتوحاً كـ(يَكتب ويَنطلق ويَستخرج) فهمزة أمره وصلٌ، أو مضموماً كـ(يُكرم، ويُعطي) فقطع.

ولا يُضم إلا الرباعي لا غيرُ مجرداً كان أو مزيداً كيُدحرج، ويُكرم ولا تحذف همزة القطع إلا ضرورة. انظر هذه القاعدة «حاشية الخضري» (٢/ ٨٩٥) باسم (القاعدة).

القاعدة الثانية والعشرون

متى أمكن أن يُؤتى بالضمير متصلاً بعامله فلا يجوز أن يُؤتى به منفصلاً.

فلا يُقال في نحو: قمت، قام أنا، وفي أكرمك: أكرم إياك.

ويستثنى من هذه القاعدة صورتان يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل:

وضابط الصورة الأولى: أن يكون الضمير ثاني ضميرين أوَّلُهما أعرف من الثاني وليس مرفوعاً نحو: (سلنيه) و (خِلتُكه)، يجوز أن يُقال فيهما: (سلْني إياه) و (خلتك إياه)، فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وضابط الصورة الثانية: أن يكون الضميرُ خبراً لكان أو إحدى أخواتها نحو: (الصديقُ كنتَه وكانه زيد) يجوز أن تقول فيهما: (كنتَ إياه وكان إياه زيد).

ولكن الانفصال والاتصال أيهما أرجح في الصورتين؟ فيه خلاف، والبسط في المسألة له محل. ولكن أن تعرف أن هذه قاعدة.

وانظر هذه القاعدة في «النكت شرح قطر الندى» (ص١٠٦) باسم (القاعدة)، وانظر أيضاً «الكواكب الدرية» (١/ ١١٢) و «الخلاصة» وشروحها.

القاعدة الثالثة والعشرون

ما لا يتميز مُذكَّره عن مؤنثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً، كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث، وإن كان مجرداً من التاء فهو مذكر مطلقاً، كالبرغوث للمذكر والمؤنث. قاله أبو حيان.

انظر هذه القاعدة في "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (٤/ ٩٥) باسم (القاعدة).

ولكن يتميز واحده عن كثيره؛ لأنه اسم الجنس، واسم الجنس على نوعين: أحدهما: يُقال له اسم جنس جمعي، والثاني يقُال له: اسم جنس أفرادي.

فأما اسم الجنس الجمعي؛ فهو: ما يدل على أكثر من اثنين، ويُفرَّق بينه وبين وَاحِدِه بالتاء غالباً تكون في المفرد كـ(بقرة وبقر، وشجرة وشجر، ومنه كلمة وكلم)، وربما كانت زيادة التاء في الدال على الجمع مثل: (كمء) للواحد، و(كمأة) للكثير وهو نادر، وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء كـ(زنج وزنجي، وروم ورومي).

فأما اسم الجنس الأفرادي؛ فهو: ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد، كـ(ماء، وذهب، وخل، وزيت).

فإن قلت: فإني أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس وواحده، نحو: (قرى)، وواحده (قرية)، و(مُدى)، وواحده (مدية)، فبماذا أُفرق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع؟

فالجواب على ذلك: أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين:

الوجه الأول: أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وثمراً لا يوافق زنة من زنات الجمع.

والوجه الثاني: أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكّرا، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وقوله جلَّ شأنه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً كما تجد في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وكقول الشاعر:

فِي غُرَفِ الجنةِ العُلْيا التي وجَبَتْ ... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كان مشكورِ

انتهى ما قال محمد محيي الدين عبد الحميد في "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل" (١/ ١٩ـ ٢٠ـ ٢١).

وقال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ٢٢٥): «تنبيه: تكون التاء للوحدة نحو: أتت بقرة، ومنه حكاية قتادة لما دخل العراق، وقال: سلوني من العرش إلى الفرش، فقال أبو حنيفة: نملة سليمان ذكر أم أنثى؟ فقال: أنثى بدليل تأنيث الفعل. فقال أبو حنيفة: هي للوحدة. فانقطع قتادة.اهـ

نعم: التاء للوحدة كما قال أبو حنيفة، ولكن كيف يفرق بين مذكره ومؤنثه؟

الجواب: جرياً على القاعدة التي ذكرها أبو حيان: نملة سليمان مؤنثة لفظاً للتاء فيها، ولكنها محتملة لكونها مذكراً، ولكونها مؤنثاً؛ لأنه يُقال: نملة وقملة للمذكر والمؤنث كما يُقال: برغوث للمذكر والمؤنث كما مرَّ في القاعدة.

وكون التاء للوحدة لا ينافي كونها للتأنيث لفظاً ومعنى وقال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]، بتأنيث الفعل كما قال قتادة، ونقول: أتت بقرة، كما ذكر ابن حمدون مع أن التاء للوحدة.

ومن أراد الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي فعليه أن يراجع "شرح الأشموني مع الصبان" (٤/ ١٥٣ـ ١٥٤ـ ١٥٥) فإنه مهم جداً. ذكره في باب جمع التكسير.

وأيضاً "الكواكب الدرية" للأهدل (١/ ٥٣) في باب معرفة علامات الإعراب؛ لأنه فرّق بين الأمور الثلاثة، وإن لم يبسط كما بسط الأشموني.

❁❁❁

القاعدة الرابعة والعشرون

أن كل (فُعْلَى) مؤنَّثة (أَفْعَل) لا تُستعمل هي ولا جمعها إلا بـ(الألف واللام) أو بالإضافة، كالكُبْرَى والصُّغْرَى، والكُبَر، والصُّغَر.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥]، ولا يجوز أن تقول: (صغرى) ولا (كبرى) ولا (كُبَر) ولا (صُغَر) ولهذا لحَّنوا العروضيين في قولهم: (فاصلة كبرى) و (فاصلة صغرى) ولحَّنوا أبا نواس[1] في قوله:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

انظر هذه القاعدة في "النكت على شرح القطر" (ص٣٤٣).

ولكن القاعدة ليست مطردةً لورود السماع بخلافها.

ومثال ما جاء بلا (أل) ولا إضافة مما على وزن (فُعْلَى) مؤنثة (أفعل): (دنيا)؛ لأنه مؤنثة (أدنى) فقال النبي ﷺ وهو أفصح خلق الله: «**ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**». كما في البخاري ومسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الشاهد من الحديث قوله: «لدنيا» فإنها على وزن فُعْلَى جاءت بلا (أل) ولا إضافة.

وإن قال قائل: الحديث يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى فلا شاهد فيه.

(١) أبو نُوَاس -بضم النون وفتح الواو مخففة- واسمه الحسن بن هانئ الحكمي الدمشقي.

فالجواب: أن الأصل الرواية باللفظ، وقال في "التصريح": وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى، فلا شاهد فيه. انتهى، وهو ميل لكلام أبي حيان حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث الشريفة على الأحكام النحوية؛ باحتمالها الرواية بالمعنى. وقد رُدَّ عليه بأن الأصل الرواية باللفظ، وإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي إلى ذلك بقوله: قال ما معناه. كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث. وفتح هذا الباب يتطرق منه إلى عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية وهذا مخالف للإجماع، والمسألة مبسوطة في "شرح المغني"». اهـ. حاشية "يس على شرح الفاكهي" (٢/ ١٩٤).

والاستدلال بالأحاديث على الأحكام النحوية هو مذهب ابن مالك ومن وافقه وهو الحق. انظر "شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ" لابن مالك (١/ ٢٥)، وانظر المسألة أيضاً "تاج العروس" (١/ ٢٣).

وممن ذكر الصغرى والكبرى بلا (أل) ولا إضافة السيوطي في ألفيته النحوية حيث قال:

وما يكونُ خبراً فَصُغْرَى ... أو جُملةً خبرُها فكُبْرَى

وابن هشام نفسه حيث قال في "المغني" (٢/ ٨١٠) بشرح الدسوقي: «وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين...».

قال ابن هشام أيضاً في "قواعد الإعراب" (٣٣) بشرح خالد الأزهري: «ثم الجملة تنقسم ثانياً صغرى وكبرى... -ثم قال:- فجملة (قام أبوه) صغرى» يعني إذا قلت: زيد قام أبوه.

ومنهم خالد الأزهري في "موصل الطلاب" حيث قال (ص٣٤): «وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين...».

ومنهم الحريري في "شرح الملحة" حيث قال في (ص٤٥): «وما كان على وزن (فُعْلَى) جمع (فُعَل) كقولهم في جمع صغرى وكبرى: صُغَر، وكُبَر».

ومنهم أيضاً الأستاذ الحاج محمد معصوم سالم في "تشويق الخلان" (ص١٤٧) فقال: «واعلم أن الجملة التي كانت خبراً هي جملة صغرى، وما كان الخبر فيه جملة هي جملة كبرى».

ومنهم أيضاً ابن مالك في "الخلاصة" حيث قال:

ونحوُ كُبْرى ولِفِعْلَةٍ فِعَلْ

ومنهم ابن عقيل أيضاً حيث قال في (٢/ ٤٢١) في جمع التكسير: «والثاني كَكُبْرَى وكُبَر،وصُغَرى وصُغَر».

ومنهم الشيخ إبراهيم البيجوري في "فتح رب البرية على الدرة البهية" للعمريطي في (ص٧٢).

قال محمد محيي الدين عبدالحميد في "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى" (ص٣٤٤)، فقال في بيت أبي نواس:«التمثيل به: قوله: (صغرى وكبرى) فإن المؤلف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة من هاتين أفعل تفضيل، وبنوا على ذلك تخطئة أبي نواس؛ لأن من حق أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن أمر الموصوف به فكان عليه أن يقول: (كأن أصغر وأكبر من فقاقعها... إلخ. أو يقول: كأن الكبرى والصغرى... إلخ. إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت

الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة: أي: كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر... إلخ. والصفة المشبهة تطابق ما تجري عليه، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب فيها الإفراد والتأنيث، وهذا هو الذي فعله الشاعر. لذلك أنه لم يأت إلا بالقياس المطرد، ومثل هذا الكلام يصح أن يُقال في توجيه قول العروضيين: فاصلة كبرى وفاصلة صغرى، فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر». اهـ كلامه. وهكذا يُجاب عن أقوال العلماء: جملة صغرى وجملة كبرى أيضاً.

القاعدة الخامسة والعشرون

أن الاسم لا يكون ممنوعاً من الصرف إلا لعلتين أو علَّةٍ تقوم مقام العلتين.

مثال العلتين: مررت بإبراهيمَ.

فـ(إبراهيم) ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

ومثال علة تقوم مقام العلتين: مررت في صحراءَ، ونحو: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾ [سبأ: ١٣].

فـ(صحراء) اسم مجرور بـ(في) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة وهي علة واحدة تقوم مقام العلتين؛ لأنها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه، فالتأنيث بمنزلة علة، وهي ترجع إلى المعنى، ولزومها لما هي فيه بمنزلة علة وهي ترجع إلى اللفظ، قال ابن مالك في «الخلاصة»:

فــألفُ التأنيــث مطلقــا مَنَــعْ   صَرْفَ الَّـذِيْ حَـوَاهُ كَـيْفَمَا وَقَـع

و(محاريب) مجرور بـ(من) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علة واحدة، وهي صيغة منتهى الجموع؛ لأنه على وزن (مفاعيل) قال ابن مالك في "الخلاصة":

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) ... أَوِ (الْمَفَاعِيْلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

وقال العمريطي في "الدرة البهية":

واخْفِضْ بفتحٍ كلَّ ما لم يَنْصَرِفْ ... مما بِوَصفِ الفِعلِ صَارَ يَتَّصِفْ

بِأَنْ يَحُوْزَ الاسمُ علتين ... أوعلَّةً تُغْنِي عن اثنتين

فألفُ التأنيث أَغْنَتْ وحدَها ... وصيغةُ الجمعِ الذي قد انتهى

انظر هذه القاعدة في "فتح رب البرية على الدرة البهية" للعمريطي، شرح الشيخ إبراهيم البيجوري (ص٣٥) باسم (القاعدة).

القاعدة السادسة والعشرون

أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما، فلذلك فصلوا بهما:

- الفعل الناقصَ من معموله، نحو: (كان في الدار -أو عندك- زيد جالساً).
- وفعل التعجب من المتعجب منه، نحو: (ما أحسنَ - في الهجاء- لقاءَ زيد).
- وبين المضاف والمضاف إليه، نحو: (هذا غلامُ -والله- زيدٍ).
- وبين حرف الجر ومجروره، نحو: (واشتريته -والله- بدرهم.

انظر هذه القاعدة في "مغني اللبيب" لابن هشام مع "حاشية الدسوقي" (٢/ ١٤٢٥)، وهي القاعدة التاسعة في "المغني".

وانظر أيضاً في "الكواكب الدرية" للأهدل (١/ ٢٢٦) وأيضاً (١/ ٢٤٥)، وابن عقيل (١/ ٢٨٢) حيث قال: «لأن الظروف والمجرورات يُتَوسَّع فيها ما لا يُتوسع في غيرها».

القاعدة السابعة والعشرون

أنهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

ولذا كان كثيراً حذفُ كان مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (لَوْ ،وإِنْ) الشرطيتين كما في قوله ﷺ: «**التمس ولو خاتماً من حديد**»[1] أي: ولو كان الذي تلمتسه خاتماً من حديد، وقولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشر) أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّاً فجزاؤهم شر.

وخُصَّ ذلك بـ(إن ولو) دون بقية أدوات الشرط؛ لأن (إنْ) أم أدوات الشرط الجازمة، و(لَوْ) أم أدوات الشرط الغير جازمة.

انظر هذه القاعدة في "الكواكب الدرية" للأهدل (١/ ٢١٦) بتنسيق مني للكلام.

وقال ابن مالك في "الخلاصة":

ويَحْذفونها ويُبقون الخبرْ وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتهر

---

(١) رواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٥٢٦) والشافعي (٢/ ٧ـ ٨) والبخاري (٥١٣٥) ومسلم (١٤٢٥) وأبو داودؤ ٢١١١) والنسائي (٦/ ٥٤ـ ٩١ـ ١١٣، ١٢٣) والترمذي (١١١٤) وابن ماجة (١٨٨٩) كلهم من حديث سهل بن سعد الساعدي، ولفظ مسلم: «**انظر ولو خاتماً من حديد**» وفي بعض نسخ مسلم: «**ولو خاتمٌ من حديد**»، الأول واضح ففيه الشاهد، وأما الثاني فله وجه صحيح أي: ولو حضر خاتم» انظر "كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح" لصدر الدين محمد بن إبراهيم المُنَاوِي (٣/ ٥٣)، تحقيق الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم، الطبعة الثالثة.

القاعدة السادسة والعشرون

أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما، فلذلك فصلوا بهما:

- الفعل الناقصَ من معموله، نحو: (كان في الدار -أو عندك- زيد جالساً).
- وفعل التعجب من المتعجب منه، نحو: (ما أحسنَ - في الهجاء - لقاءَ زيد).
- وبين المضاف والمضاف إليه، نحو: (هذا غلامُ -والله- زيدٍ).
- وبين حرف الجر ومجروره، نحو: (واشتريته -والله- بدرهم.

انظر هذه القاعدة في "مغني اللبيب" لابن هشام مع "حاشية الدسوقي" (٢/ ١٤٢٥)، وهي القاعدة التاسعة في "المغني".

وانظر أيضاً في "الكواكب الدرية" للأهدل (١/ ٢٢٦) وأيضاً (١/ ٢٤٥)، وابن عقيل (١/ ٢٨٢) حيث قال: «لأن الظروف والمجرورات يُتَوسَّع فيها ما لا يُتوسع في غيرها».

القاعدة السابعة والعشرون

أنهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

ولذا كان كثيراً حذفُ كان مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (لَوْ ،وإِنْ) الشرطيتين كما في قوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد»[١] أي: ولو كان الذي تلمتسه خاتماً من حديد، وقولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شرَّاً فشر) أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرَّاً فجزاؤهم شر.

وخُصَّ ذلك بـ(إن ولو) دون بقية أدوات الشرط؛ لأن (إنْ) أم أدوات الشرط الجازمة، و(لَوْ) أم أدوات الشرط الغير جازمة.

انظر هذه القاعدة في "الكواكب الدرية" للأهدل (١/ ٢١٦) بتنسيق مني للكلام.

وقال ابن مالك في "الخلاصة":

ويَحذفونها ويُبقون الخبرْ   وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتهر

❁❁❁

---

(١) رواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٥٢٦) والشافعي (٢/ ٧-٨) والبخاري (٥١٣٥) ومسلم (١٤٢٥) وأبو داودۇ ٢١١١) والنسائي (٦/ ٥٤-٩١-١١٣، ١٢٣) والترمذي (١١١٤) وابن ماجة (١٨٨٩) كلهم من حديث سهل بن سعد الساعدي، ولفظ مسلم: «انظر ولو خاتماً من حديد» وفي بعض نسخ مسلم: «ولو خاتمٌ من حديد»، الأول واضح ففيه الشاهد، وأما الثاني فله وجه صحيح أي: ولو حضر خاتم» انظر "كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح" لصدر الدين محمد بن إبراهيم المُنَاوِي (٣/ ٥٣)، تحقيق الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم، الطبعة الثالثة.

القاعدة الثامنة والعشرون

جعلُ المعرفة اسماً والنكرة خبراً في باب (كان وأخواتها) قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، فالصلاة اسم كان، ومكاء وتصدية خبرها.

وقرأ عاصم بخلاف عنه (صلاتَهم) بالنصب على الخبر، ومكاء وتصدية بالرفع على الاسم.

وخطّأَ أبو علي الفارسي هذه القراءة بأن القاعدة جعلُ المعرفة اسماً والنكرة خبراً.

ولا يجوز خلاف ذلك إلا في ضرورة الشعر كقوله:

.... يكون مزاجَها عسل وماءٌ

وخرجها أبو الفتح على أن المكاء والتصدية اسم جنس، **واسم الجنس تعريفه** كتنكيره.

انظر هذه القاعدة في "الكواكب الدرية شرح المتممة" للأهدل (١/ ١٦٤_ ١٦٥) بتصرف مني.

الفوائد النحوية:

والفائدة لغة: ما استفيد من علم أو مال، واصطلاحاً ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك، وسُميت فائدة لتعلق الفوائد بها[١].

الفائدة الأولى

الاستئناف: ابتداء الكلام وهو قسمان: نحوي وبياني، فالاستئناف النحوي هو: الكلام المقطوع عما قبله كجملة البسملة والحمدله وإن شئت فقل: «هو ما ليس واقعاً في جواب سؤال مقدّر كقولك: زيد قائم، وعمرو جالس».

والاستئناف البياني هو: الكلام الواقع في جواب سؤال مقدّر كقولك: (زيد جاء). في جواب: من جاء؟.

انظر هذه الفائدة في الكتب الآتية:

١- "حاشية العشماوي على متن الآجرومية" (ص٥٦).

٢- "الفتوحات الفيومية" للشيخ محمد أمين (ص١٢).

٣- "الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية" (١/ ١٥).

٤- "حاشية الحامدي" (١٦).

---

(١) "حاشية يس" (٥١)، و "حاشية أبي النجا" (ص٤) و "لسان العرب"، وقال الحامدي (ص١٣): «فائدة هي لغة: ما استفيد من علم أو مال، وعرفاً المصلحة المرتبة على الفعل».

الفائدة الثانية

الإعراب قسمان: إعراب تطبيقي، وإعراب تغييري.

فالإعراب التطبيقي هو: توفيق الكلمة لقانون العربية، وهو يكون في المعربات والمبنيات. مثاله: قام زيد.

(قام) فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (زيد) فاعل مرفوع بـ(قام)، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

الشاهد: (قام مبني، وزيد معرب)، فلو قال الطالب: يا أستاذ لماذا قلت في قام -مثلاً- لا محل له من الإعراب بعد أن أعربت؟ جواب الأستاذ: يا طالب الإعراب قسمان: تطبيقي وتغييري، فقولي: قام فعل ماضٍ مبني على الفتح تطبيقي، وقولي لا محل له من الإعراب من الإعراب التغييري، أعني أن (قام) لا يتغير لكونه مبنياً.

والتغييري هو: تغيير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، نحو: (جاء زيد والفتى والقاضي وغلامي)، و(رأيت زيداً والفتى والقاضي وغلامي)، و(مررت بزيد والفتى والقاضي وغلامي).

انظر الإعراب التطبيقي في الكتب الآتية:

١- "الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية" للشيخ محمد أمين (١/ ٩).

٢- "حاشية أبي النجا" (ص٢٨) حيث قال: «أراد بالإعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقاً، سواء كان مبنياً أو معرباً، فلا ينافي ذلك قوله: «لن حرف نفي ونصب»، مع أن الحروف كلها مبنية، فافهم هذا.

وأما التغييري: فيعرفه كل من درس "الآجرومية" فلا حاجة إلى المراجع.

الفائدة الثالثة

الفرق بين الظرف الملغي والظرف المستقر: أن الملغي يتعلق بالمذكور قبله من فعل أو ما أشبهه، وغير الملغي يتعلق بشيء محذوف بحسب ما يقتضيه الحال.

أو الظرف اللغو: ما كان عامله خاصاً، والمستقر: ما كان العامل فيه عاماً واجب الحذف، والعبارة الأولى أوضح من هذه.

انظر "تشويق الخلان" للحاج محمد محمود سالم ص (٥٤).

وقال الدسوقي: «فالظرف اللغو: هو ما كان متعلَّقه خاصًّا، وإنما سُمِّي لغواً للغو الظرف عن تحمُّلِهِ الضميرَ، وإنما المتحمِّلُ له ذلك المتعلَّقُ. وأما الذي متعلَّقه عام فهو الظرف المستقرُّ، أي الذي استقرَّ فيه الضمير؛ لأن العامل لما حذف وجوباً انتقل الضمير للظرف وصار متحملاً له» (١/ ٩٤٢) من "حاشية الدسوقي.

مثال الظرف الملغي: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [فاطر: ٤٢].

فالجار والمجرور في ﴿بِٱللَّهِ﴾ متعلق (بأقسموا) المذكور لا بشيء محذوف.

مثال الظرف المستقر أو غير الملغي: زيد عندك أو في الدار.

فالظرف أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً تقديره: زيد كائن، أو مستقر عندك في الدار.

وهنا مسألة: **الظرف والجار والمجرور إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.**

فهما كالفقير والمسكين عند الفقهاء، وكالقضاء والقدر، وكالإسلام والإيمان، وكالشرك والكفر.

قال الفاكهي رَحِمَهُ اللهُ في "مجيب الندا" ص (١٩٣): «فائدة: اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان: مستقَرّ -بفتح القاف-، ولغو، فالمستقر ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف نحو: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]، واللغو: ما كان متعلقه خاصاً كالقيام والقعود سواء وجب حذفه، نحو: يومَ الجمعة صمت فيه، أو جاز نحو: يومَ الجمعة، جواباً لمن قال: متى قمت؟ ووجه تسمية الأول مستقراً، والثاني لغواً؛ أن المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقراً فيه إلى الظرف سُمِّي ذلك الظرف مستقراً لاستقرار الضمير فيه، فهو في الأصل مستقر فيه، ثم حذفت الصلة وهي (فيه)، اختصاراً لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه: مشترك، ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سمّي لغواً، أو ملغى كأنه ألغي ولم يعتبر اعتبار الأول. قاله الدماميني».

وانظر هذه المسألة أيضاً (١/ ٦) من "حاشية الخضري".

الفائدة الرابعة

يتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو صلة أو صفة أو حالاً بمحذوف وجوباً، فلا يجوز إظهاره في الكلام، ولا بد من تقديره كوناً عامّاً.

والكون العام أو المطلق: الحصول والاستقرار والكون والثبوت والوجود والوقوع.

وزاد بعض العلماء: الدوام.

مثال الخبر: زيد عندك، أو في الدار، أي: زيد مستقر أو استقر عندك أو في الدار.

مثال الصلة: جاء الذي عندك، أو في الدار، أي: الذي استقر عندك أو في الدار.

ولا بد من تقدير الفعل في الصلة، كـ(استقرّ أو كان أو حصل، أو ثبت) أو ما أشبه ذلك.

قال ابن هشام في "النكت شرح القطر": «وإذا وقع الظرف والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا، تقديره: استقر، والضمير الذي كان مستترا في الفعل انتقل منه إليها» كما في (ص ١٢٩) مع "المجيب"

مثال الصفة: رأيت طائراً فَوْقَ غصنٍ، أو على غصْنٍ، أي كائناً فوقَ غصنٍ أو على غصنٍ.

مثال الحال: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾[القصص: ٧٩]، ورأيت الهلال بين السحاب، فالجار والمجرور في قوله: ﴿عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ وقوله: ﴿فِي زِينَتِهِۦ﴾ في محل النصب حال من الضمير المستتر في ﴿خَرَجَ﴾ متعلق بمحذوف وجوبًا تقديره: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ كائنًا

﴿فِي زِينَتِهِۦ﴾، والظرف في (بين السحاب) في محل النصب حال من الهلال، متعلق بمحذوف وجوبًا تقديره (كائنا بين السحاب).

انظر هذه الفائدة في الكتب الآتية:

١- «الكواكب الدرية» (١/ ١٨٨) في باب (المبتدأ والخبر) و (٢/ ٣٧٦) في باب (الحال) منه أيضاً.

٢- «مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي» (٢/ ٩٣٥-٩٣٨).

إلا أن ابن هشام ذكر ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف وجوباً ثمانية:

الأربعة السابقة: الخبر والصلة والصفة والحال.

والخامس: **أن يرفعا الاسم الظاهر**، نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ونحو: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ﴾ [البقرة: ١٩]، ونحو: «أعندك زيدٌ»، أي: أثبت في الله أو استقر في الله شك، في ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾، واستقرَّ فيه ظلماتٌ، في الآية الثانية، واستقرَّ عند زيدٌ، في (أعندك زيد).

هذا على القول بأن الظرف والجار والمجرور يعملان عمل الفعل يرفعان الفاعل وإلا فـ(في الله) خبر مقدم، (شك) مبتدأ مؤخر مرفوع بالابتداء، وكذلك: (فيه) خبر مقدم و(ظلمات) مبتدأ مؤخر مرفوع بالابتداء، وقس على هذا.

السادس: **أن يقعا في مثل، أو شبهه.**

مثال المثل: كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حينئذ الآن» أصله: كان ذلك حينئذ، واسمع الآن.

الشاهد: (الآن) لأن الظرف متعلق بمحذوف وجوباً تقديره: واسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك.

ومثال شبه المثل: قولهم للمُعْرِس -أي المتزوج-: «بالرِّفاءِ والبنين»، بإضمار أعرستَ، أي تزوجتَ بالرِّفاءِ -أي متلبسا بالرفاء أي الالتئام والتوافق مع الزوجة-. وهذا شبه مثل لكثرة دورانه على الألسن، ولكن لا يُقال إلا في شيء خاص، بخلاف المثل فإنه كلام شبه مضربه بمورده. كما مر.

تنبيه: قولهم للمعرس: «بالرِّفاء والبنين» إنه من عمل الجاهلية، وقد نُهي عنه في أحاديث منها: عن الحسن -البصري- أن عقيل بن أبي طالب تزوج امرأة من جشم فدخل عليها؛ فقالوا: بالرفاء والبنين. فقال: «لا تفعلوا ذلك؛ فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك» قالوا: فما نقول؟ قال:«قولوا: بارك الله لك وبارك عليك، إنا كذلك كنا نُؤمر»[1].

والسابع: أن يكون المتعلَّق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو: «أيومَ الجمعة صمت فيه»، ونحو: «بزيد مررتَ به».

فالظرف في قوله: «أيومَ الجمعة» متعلق بمحذوف وجوباً يفسره ما بعده تقديره: أصمتَ يومَ الجمعة، وجملة (صمت) مفسرة، وكذلك الجار والمجرور في قوله: (بزيد) متعلق بمحذوف وجوباً يفسره ما بعده تقديره: مررت بزيد مررت به.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة وعبدالرزاق أيضاً والنسائي وابن ماجة وغيرهم، ورواه أحمد من طريق أخرى عن عقيل فهو قوي بمجموع الطريقين والله أعلم، انظر "آداب الزفاف" للألباني رحمه الله (١٧٥-١٧٦).

وهذا الموضع السابع فيه خلاف بين النحاة، ومحله "المغني".

والثامن: القَسَمُ بغير الباء، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

إذاً إذا كان القسم بالواو أو بالتاء يكون الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف وجوباً، وأما إذا كان القسم بالباء فلا يجب تعلق الجار والمجرور بمحذوف، بل يتعلق بالمذكور والمحذوف فافهم.

الفائدة الخامسة

قال العزُّ بن عبدالسلام في «قواعده»: «اتفق الأدباء أن التوكيد في لسان العرب إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات. قال: وأما قوله تعالى في سورة المرسلات: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٩]، في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد، بل كل آية قيل فيها: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في هذه السورة، فالمراد المكذبون بما تقدم، ذكره قُبيل هذا القول، ثم يذكره الله بمعنى آخر، ويقول: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا توكيد، وكذلك: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، في سورة الرحمن، وجزم بما ذكره غير واحد».

انظر هذه الفائدة في «الكواكب الدرية» (٢/ ٥٦٢) باسم (فائدة).

وانظر أيضاً «حاشية الصبان على الأشموني» (٣/ ٧٩ـ ٨٠).

وانظر أيضاً حاشية «النحو المستطاب سؤال وجواب وإعراب» للدكتور عبدالرحمن عبد شميلة (٢/ ٢٠٨) باسم (فائدة).

الفائدة السادسة

لا يجوز حذف المؤكَّد -بفتح الكاف- عند الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب وموافقيهم وهو الأصح.

وأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف، وجعلوا منه قوله ﷺ: «فصلُّوا جلوساً أجمعين»(١).

انظر هذه الفائدة في "الكواكب الدرية" (٢/ ٥٦٩) باسم (فوائد) ذكرها مع فوائد أخرى، وانظر أيضاً "الأشموني مع الصبان" (٣/ ٨٤) باسم (خاتمة في مسائل منثورة).

❁❁❁

---

(١) "صحيح البخاري" ط/ الشعب (١/ ١٨٧) وروايته «أجمعون».

وقال ابن مالك: في "شرح التسهيل" (٣/ ٢٩٥): «وأجاز سيبويه حالية «أجمعين» وما ذهب إليه هو الصحيح؛ لأنه قد صح بضبط الثقات من قول النبي ﷺ: «إنما جُعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين»، وممن صحح النصب في «أجمعين» في الحديث المذكور القاضي عياض رحمه الله وقال: إنه منصوب على الحال، ويروى: «فصلوا جلوساً أجمعون» على أنه توكيد للواو من «فصلوا» ، وجعل بعضهم «أجمعين» توكيدا لضمير مقدر منصوب، كأنه قال: أعنيكم أجمعين. وهذا القول شبيه بقول سيبويه: في باب: ما انتصب فيه الاسم؛ لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما قاله سيبويه رحمه الله. انظر الكتاب (٢/ ٦٠) (١/ ١٤٧).

الفائدة السابعة

قال أبو حيان النحوي المفسر صاحب "البحر المحيط" في "تذكرة النحاة" في (ص١١٧):

«مجالس الكسائي مع أبي يوسف القاضي عند الرشيد:

قال الكسائي: اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند الرشيد، فجعل أبو يوسف يذمُّ النحو، ويقول: وما النحو؟ فأردت أن أعلمه فضل النحو فقلت: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك. وقال آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به؟ فقال: آخذهما جميعاً. فقال الرشيد: أخطأت. وكان له علم بالعربية، فاستحيى وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يُؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة؛ لأنه فعل ماضٍ. أما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك بالنصب فلا يُؤخذ؛ لأنه مستقبل لم يكن بعدُ. كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۞ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤]، ولو لا المنوّن مستقبل ما جاز فيه: (غداً) فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح النحو والعربية. اهـ

الفائدة الثامنة

العربُ لما كانوا يرون الرَّجُلَ أعلى من المرأة جعلوا له الحركة العليا، ولما كانت المرأة أسفل جعلوا لها الحركة السفلى؛ وهذا من المناسبة الغريبة؛ لأن الرجال أقوى من النساء.

يقول بعض العلماء: إن جميع الألفاظ مناسبة لمعناها، نجد مثلاً الحجر، مجرد ما تقول: «حَجَرٌ» تشعر بيبوسة وصلابة، لكن ما ندري لماذا؟ هل لأننا نعرف أن الحجر هذا الحجر، أو أنه أمر يدلُّ عليها.

ولقد رأينا في حاشية على "شرح التحرير" مختصر الأصول أنه قال: «ما من كلمة في اللغة العربية إلا وبينها وبين معناها مناسبة».

ذكر هذه الفائدة الشيخ ابن عثيمين في شرح "الآجرومية" في (باب الفاعل) عند قول المصنف: «وضربتَ» للمفرد المذكر المخاطب: «وضربتِ» للمفردة المؤنثة المخاطبة في (ص١٩٩).

وهنا تَذَكَّرْتُ ما في إعراب "التقريظات" المخطوط الذي دَرَسْنا على شيخنا العلامة الشيخ علي بن الشيخ عمر -رحمهما الله تعالى- في بلادنا أوروميا ونقول في الإعراب السابق ذِكْرُه عند «هذه تقريظات»: (ها) حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على ما يُلقى إليه، ولإزالة الغفلة عنه مبني على السكون (ذه) اسم إشارة يشار به للمفردة المؤنثة القريبة في محل رفع مبتدأ مبني على الكسر؛ لأن الكسرَ اللفظيَّ يُشعِرُ بالكسرِ المعنويِّ».

الشاهد قولهم: لأن الكسر اللفظي في (هذه) يشعر بالكسر المعنوي، أي: إن المرأة أسفل من الرجل؛ لأنك تقول في الرجل: هذا، وتقول في المرأة: هذه، وتقول في الرجل:

ضربتَ -بفتح التاء- وفي المرأة: ضربتِ -بكسرها- هذه من المناسبة الغريبة؛ لأن الرجل أقوى من المرأة: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤].

وقد مرَّ مرجع الفائدة فَتَذَكَّر.

الفائدة التاسعة

إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار عنها طريقان:

أحدهما: أنه تجعل الروابط في المبتدآت، فتخبر عن آخرها، وتجعله مع خبره خبراً لما قبله، وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعدها وتضيف غير الأول إلى ضمير متلوّه نحو، زيدٌ عمُّه خَالُه أخوه أبوه قائم، والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم.

والآخر: أن تجعل الروابط في الأخبار، فتأتي بعد خبر الأخير بهاء آخر الأول وتالٍ لمتلو، نحو: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه، والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد، وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب، وإنما وضعه النحاة للاختبار والتمرين. قاله أبو حيان.

انظر هذه الفائدة في "مجيب الندا" للفاكهي (ص١٩٨) باسم (فائدة).

الفائدة العاشرة

متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فواضح أنه يعمل به، وإلا فأقول: أصحها الدخول مع (حَتَّى) دون (إلى) حملاً على الغالب؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في (إلى)، والدخول في (حتى)، وإن كانت (حتى) عاطفة دخلت اتفاقاً؛ لأنها بمنزلة (الواو).اهـ "مجيب الندا" (ص٣٩٥) باسم (فائدة).والقاعدة أن الغاية بعد (إلى) لا تدخل في (المغيّا) بخلاف (حتى) ولذا قال بعضهم:

وَفِيْ دُخُـوْلِ الغَايَـةِ الأَصَـحُّ لَا تَـدْخُلُ مَـعْ (إِلَى) وَ (حَتَّـى) دَخَـلَا

وانظر هذه الفائدة في حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري على متن "السلم في المنطق" ص (٩) باسم (القاعدة)، وذكرها الفاكهي باسم (فائدة) كما مرَّ.

❁❁❁

الفائدة الحادية عشرة

ذكر الرضي أن المحذر المكرر يكون ظاهرًا، كـ(سيفك سيفك)، ومضمراً كـ(إياك إياك، وإياه إياه، إياي إياي).

وفي "الهمع" أن المحذر منه قد يكون ضمير غائب معطوفاً على المحذر، كقوله:

فلا تَصْحَبْ أخَـا الجَهْـ ـــل وإيّــاك وإيــاه

فإياه هنا حكم الأسد في إياك والأسد فعلى هذا لا يكون التحذير بضميري الغيبة والتكلم شاذا إلا إذا جعل محذراً لا محذرا منه والله أعلم.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الخضري" (٢/ ٦٨٠) باسم (فائدة).

الفائدة الثانية عشرة

وقع السؤال عن أم كلثوم وهل يمنع عجزه للعلمية والتأنيث المعنوي كما منع في أبي هريرة وأبي بكرة للتأنيث اللفظي؟

فأجبت قبل أن أرى هذا المحلَّ بالفرق بينهما: بأن العلة الثانية وهو التأنيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده، فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب ومنعته.

بخلاف كلثوم فإن فيه جزءَ كل من العلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه مدلول لمجموع الجزأين لا للعجز وحده، فالظاهر أن لا يمنع وهو الجاري على ألسنة المحدثين كما في «الدماميني على المغني» لِتَجَزُّؤِ كل من العلتين فيه، وهذا فرق وجيه، لكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن قدر بك أنه يمنع؛ وذلك لأن اسم البقعة مجموع (بعلبك) لا (بك) وحده ففيه جزء كل من العلتين، فكذا كلثوم وهو في الأصل كثير لحم الخدين والوجه، من الكلثمة وهو اجتماع لحم الوجه.

ويؤخذ منه قوله: ومن قدر كربا اسما للكربة منعه: أن عجز العلم المضاف يمنع إن كان معناه قبل التركيب مؤنثاً نظراً لأصله مع أن ذلك يزول بالعلمية فتأمل.

انظر هذه الفائدة في «حاشية الخضري» (٢/ ٧٠٨_٧٠٩) باسم (فائدة).

القاعدة الثالثة عشرة

يجوز في أسماء القبائل، والأَرَضين، والكلم الصرف على تأويلها باللفظ، والمكان، والحي، أو الأب، وعدمه على إرادة الكلمة، والبقعة، والقبيلة.

إلا إذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز، كما سمع الصرف في كلب وثقيف ومعدّ باعتبار الحيِّ وبدر وحنين على المكان، وكمنعه في يهود ومجوس عَلَمَيَن باعتبار القبيلة، ودمشق على البقعة.

وإلا إذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي؛ فيمنع بكل حال، كتغلبَ وباهلةَ وخولانَ وبغدادَ.

أفاده في "التسهيل" وشرحه مع زيادة.

وقوله: (أسماء الكلم) أي: كأسماء حروف الهجاء، وكذا أدوات المعاني كـ (إن) حرف نصب، وضرب فعل، فإنها إذا أُعربت جاز فيها الصرف وعدمه باعتبار ما ذكر وإن كان الأكثر حكاية حالها الأصلي.

وأما نحو قولك: قرأت هود، فإن جعلته اسماً للسورة منعته؛ لأنه كجور أو للنبيِّ -عليه الصلاة والسلام- على حذف مضاف أي سورة هود صرفته لما سيأتي وكذا يُقاس ما أشبهه.

ويشكل على ما مرَّ قولهم: جاءتني قريش -بالتنوين- وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١]، عند من نونه مع أن تأنيث الفعل يقتضي اعتبار القبيلة فكان حقه المنع.

وأُجيب بأن التأنيث على حذف مضاف، أي أولاد قريش وثمود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله تعالى: ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، بعد: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤] وإلا لقال: أو هي قائلة، أو أنه أُنث باعتبار القبيلة، وصرف باعتبار الحي فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا مَنْعَ فيه. أفاده (الرضي).(١)

تنبيه: مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه، وليس كهند؛ لأنه منقول من مذكر وهو مصر بن نوح -عليه السلام- كما نقل عن عيسى بن عمرو، وإنما صرف في: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرًا﴾ [البقرة: ٦١]؛ لتأويله بالمكان، أو لأنه غير معين أي مصر من الأمصار(٢).

---

(١) في الأصل (المرضي).

(٢) قال الإمام الشوكاني في "فتح القدير" (١/ ٨١): «وصرف مصر هنا مع اجتماع العلمية، والتأنيث؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط، وهو: يجوز صرفه مع حصول السببين، وبه قال الأخفش والكسائي. وقال الخليل، وسيبويه: إن ذلك لا يجوز، وقالا: إنه لا علمية هنا؛ لأنه أراد مصراً من الأمصار، ولم يرد المدينة المعروفة، وهو خلاف الظاهر» وقال البغوي في "معالم التنزيل" (ص٣٧):«فإن أبيتم إلّا ذلك فانزلوا مصرًا من الأمصار، وقال الضحاك: هو مصر موسى وفرعون، والأول أصح لأنه لو أراده لم يصرفه».

وتوقف ابن جرير في المراد: ما هو؟ أمصر فرعون أم مصر من الأمصار؟ وقال الحافظ ابن كثير: «والحق أن المراد مصرٌ من الأمصار كما روي عن ابن عباس وغيره» انظر "تفسير القرآن العظيم" (ص١٣٩).

وقد عرفت أن الخليل وسيبويه والخضري من أهل اللغة، و البغوي وابن كثير من المفسرين صححوا عدم علمية (مصر) في الآية لكونه مصرًا من الأمصار؛ ولذلك صُرف، ولكن جعل الشوكاني هذا القول خلاف الظاهر؛ لأنه يرى كون (مصر) علماً على مصر موسى وفرعون، وصُرِف لكونه ساكن الوسط كهند ودعْد كما قاله الأخفش والكسائي، وقال ابن عطية في "المحرر الوجيز" (ص٩٣): «وقال مجاهد وغيره: من صرفها أراد مصراً من الأمصار غير معيَّن، واستدلوا بما اقتضاه القرآن من أمرهم بدخول القرية وبما تظاهرت به أنهم سكنوا الشام بعد التيه. وقالت طائفة: من صرفها أراد مصر فرعون بعينها، واستدلوا بما في القرآن من أن الله أورث بني إسرائيل =

انظر هذه الفائدة في "حاشية الخضري" (٢/ ٧١١-٧١٢) باسم (فائدة).

وانظر أيضاً في "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (٣/ ٢٥٥) باسم (فائدة) ذكرها مع فائدة أخرى.

وانظر أيضًا "الكواكب الدرية" (١/ ٩٦).

❁❁❁

الفائدة الرابعة عشرة

أسماء الأنبياء والملائكة -عليهم الصلاة والسلام- كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة.

حتى موسى -عليه السلام-؛ لأنه معرف[1] موشى، وهو بالعبراني معناه (الماء والشجر) لأن فرعون التقطه من بينهما فركبا اسماً عليه[2].

وأما اختلافهم في اشتقاقه فإنما هو في (مَوْسَى الحَدِيْد) فقيل من: أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى، كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفاً، وقيل: هو فعلى من ماس يميس إذا تبختر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء واواً لضم ما قبلها كموقن من اليقين فيمنع للألف المقصورة كما في السمين.

=ديار آل فرعون وآثارهم وأجازوا صرفها. قال الأخفش: لخفتها وشبهها بهند ودعد، وسيبويه لا يجيز هذا. وقال غير الأخفش: أراد المكان فصرف.... وقال أشهب: قال لي مالك: هي عندي مصر، قريتك مسكن فرعون». اهـ

(١) لعله (معرَّب).

(٢) قال ابن عطية "المحرر الوجيز" (ص٨٦): وموسى اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والتعريف والقِبْطُ على ما يُرْوَى يقولون للماء: (مُو)، والشجر: (شا) فلما وجد (موسى) في التابوت عند ماء وشجر سُمِّي موسى».

ويستثنى من الملائكة أربعة: رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية، لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

ومن الأنبياء سبعة: محمد ﷺ وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث -عليهم الصلاة والسلام- فكلها مصروفة لفقد العجمة في الأربعة الأُوَل، وفقد شرطها في الباقي.

وقيل: هود ليس عربياً، بل هو كنوح؛ لأنه قبل إسماعيل وهو أبو العرب، لكن ما ورد أن إسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم[1] حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله.

وفي عزير وجهان قُرِئَ بهما فالصرف على أنه عربي من التعزير وهو التعظيم، وعدمه على أنه أعجمي، أو أنه حذف تنوينه للساكنين تشبيهاً له بحرف المد.

وأما إبليس فقيل منعه للعجمة، وقيل: عربي مشتق من الإبلاس وهو الإبعاد، وعلى هذا فمنعه لشبه العجمة؛ لأن العرب لم تسمِّ به أحداً، بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لا لأنه نظر في الآحاد العربية كما قيل لأنه كإحليل، وإكليل وغيرهما والله أعلم.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الخضري" (٢/ ٧١٣) وانظر أيضاً في "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (٣/ ٢٥٦).

تنبيه: هل ثبت كون شيث نبيًا في الكتاب والسنة؟

---

(١) وحديث تعلمِ إسماعيل العربية من جُرْهُمٍ في البخاري عن ابن عباس وهو حديث طويل فراجع البخاري.

لم يثبت في الكتاب والسنة الصحيحة كونُه نبيا -فيما أعلم-.

وكذلك لم يثبت رضوان اسم ملك من الملائكة، إلا في حديث ضعيف، رواه الدارقطني في "الرؤية" برقم (٦٤) ص (١٧٩) عن أنس مرفوعا وفيه: «... **فينادي رب العزة تبارك وتعالى رضوان -وهو خازن الجنة- فيقول: يا رضوان ارفع الحجاب بيني وبين عبادس وزواري ...**» وفيه حمزة بن واصل وهو مجهول، كما قال العقيلي.

وأما مالك فقد ثبت في القرآن فقال تعالى مخبرًا عن أصحاب النار ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وقد ثبت أيضا عن النبي ﷺ كما رواه البخاري (١٢/ ٤٣٨ رقم ٧٠٤٧) عن سمرة بن جندب، وفيه: « ... **فإنه مالك خازن جهنم**».

وقد ثبت أيضا كون منكر ونكير ملكين، كما ثبت عند الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قبر الميت-أو قال: أحدكم- أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير ...» الحديث، وهو حديث حسن، حسنه الألباني. انظر "سنن الترمذي" رقم (١٠٧١) ص (٢٥٣)، و"المشكاة" (١٣٠)، و"الصحيحة" (١٣٩١).

الفائدة الخامسة عشرة

يصح اقتران الجملة المعترضة بـ(الواو والفاء) لا بـ(ثم).

انظر هذه الفائدة "حاشية الصبان على الأشموني" (١/ ١١) باسم (فائدة).

مثال الجملة المعترضة المقرونة بالواو: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل: ١٠١]، ونحو قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

فجملة: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾، معترضة بين (إذا) الشرطية وجوابها، وكذلك جملة: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ معترضة بين (إن) الشرطية وجوابها، والجملتان مقرونتان بالواو.

ومثال الجملة المعترضة المقرونة بالفاء: قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النساء: ١٣٥].

وجملة: ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ معترضة بين الشرط والجواب على قول جماعة منهم ابن مالك، ونحو قول الشاعر:

واعلم - فعلمُ المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما قُدِرا[1]

❁❁❁

---

(١) الشاهد في البيت قوله: «فعلم المرء ينفعه». لأن هذه الجملة معترضة بين: «اعلم» و «سوف يأتي» وهي مقرونة بالفاء.

الفائدة السادسة عشرة

قال ابن جماعة: لا بد في اللذَين بينهما عموم وخصوص وجهي من معرفة أمور: معروضين، وعارضين، وثلاث ماصدقات، ومادة ومتعلق.

وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين: الكلام والكلم، والعارضين: العموم والخصوص، والماصدقات الثلاث: ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل، والمادة: الاسم والفعل والحرف، والمتعلق: الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر، وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر إذ الظاهر أنه يستغنى عن معرفته.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (١/ ٢٧) باسم (فائدة). ذكر هذه الفائدة على القول بأن بين الكلام والكلم عموماً وخصوصاً من وجه فيجتمعان في نحو: زيد أبوه قائم، وينفرد الكلام في نحو: قام زيد، وينفرد الكلم في نحو: إن قام زيد.

❁❁❁

الفائدة السابعة عشرة

يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

وقد يُعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۞ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾ [لقمان: ٦ – ٧].

وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع، كما نقله الفارسي عن النحويين، وعللوه بأنه يكون إلباساً بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيراً، وأقره ابن هشام وغيره.اهـ دماميني ملخصاً.

لكن قال في "الهمع": «وتجوز البداءة بالمعنى كقولك: من قامت وقعد، وشرط قومٌ لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو: من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك».اهـ

وفي الرضى ما نصه: «وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه، والأولى الجواز على ضعف في (اللام) الموصولة فإنه يمنع ذلك فيها فلا يُقال: الضاربه جاء لخفاء موصوليتها». اهـ

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (١/ ١٥٣) باسم (فائدة).

الفائدة الثامنة عشرة

في "حاشية السيوطي على المغني" عن ابن القيم: أن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى (أَنْ) والفعلِ ثلاثة أمور:

دلالتهما على زمن الحدث: من مستقبل في نحو: (يعجبني أن تقوم)، وماضٍ في نحو: (أعجبني أن قمت).

والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته.

والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث، تقول: أعجبني أن قدمت، أي: نفس قدومك، ولو قلت: أعجبني قدومك لاحتمل أن إعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته.

ثم نقل عن ابن جني فَرْقَيْن:

أنَّ (أَنْ) والفعل لا يؤكد بهما الفعل، فلا يُقال: ضربت أن اضرب.

ولا يُوصفان، فلا يُقال: يعجبني أن تضرب الشديد، بخلاف المصدر الصريح فيهما. اهـ

أقول: بقي أمران:

أحدهما: سدُّ (أن) والفعل مسد الاسم والخبر في نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٢١٦]، بناء على نقصان (عسى)، ومسد المفعولين في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

ثانيهما: صحة الإخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم، في نحو: زيد، إما أن يقول كذا، وإما أن يسكت؛ لاشتماله على الفعل، والفاعل، والنسبه بينهما بخلاف المصدر الصريح.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (١/ ١٧٦) باسم (فائدة).

الفائدة التاسعة عشرة

تُكتب (ذُرى) بالألف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو، وياء عند الكوفيين لضم أوله، في نحو قول الشاعر:

قَـوْمِي ذُرَى المَـجْدِ بانُوْهـا وقـد عَلِمـتْ   بِكُنْـهِ ذَلِـكَ عَـدْنَانُ وقَحْطَـانُ

والذرى جمع ذروة الشيء وهو أعلاه، وهكذا يكتب:

١- (ذُرَا) بالألف عند البصريين.

٢-(ذُرَى) بالياء عند الكوفيين لضم أوله.

وانظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (١/ ١٩٩) باسم (فائدة).

الفائدة العشرون

في "البحر المحيط" للزركشي: (قال بعض الفضلاء: الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرب أخباراً ثواني، بل يتعين إعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل جزء بالحد.

ومن هنا منع جماعة أن يكون (حلو حامض) خبرين، وأوجب الأخفش أن يكون (حامضٌ) صفةً، والجمهور القائلون أن كلّا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله في نحو: (الإنسان حيوان ناطق)؛ لأن حلو حامض صفتان فالعقل يُصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالاً بخلاف (الإنسان حيوان ناطق).اهـ

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (١/ ٢٢٣) باسم (فائدة)، و "الكواكب الدرية" (١/ ١٩٠) حين قال: «وقد أفهم تمثيله أن الخبر إنما يتعدد إذا استقلّ بالخبرية، فإن لم يستقل نحو: هذا حلو حامض فلا تعدد، بل نقول: هذا مبتدأ، وحلو حامض خبر؛ لأنهما بمعنى واحد: أي: مز ليس بتام الحلاوة ولا بتام الحموضة، ولا يجوز أن يُعرب الثاني منهما بدلاً ولا صفةً ولا خبر مبتدأ محذوف؛ لأن المراد أنه جمع الطعمين بخلاف الأخبار المتعددة كالمثالين السابقين فإنه يجوز أن يعرب ما بعد الخبر الأول خبر مبتدأ محذوف.....».

الفائدة الحادية والعشرون

ذكر في "التسهيل" أن (ليس) تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها.

قال الدماميني: حكى سيبويه: ليس أحدٌ، أي: هنا.اهـ

وقد بسط المسألة صاحب "الهمع" فقال: «قال أبو حيان: نصَّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، أما الاسم؛ فلأنه يشبه الفاعل، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف؛ لأنه إن رُوعي أصله وهو خبر المبتدأ جاز حذفه، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك، لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر لأنه في معناه، إذ القيام مثلاً كَوْنٌ من أكوان زيد، والأعراض لا يجوز حذفها.....».

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (١/ ٢٢٤) باسم (فائدة) بأزيد من هذا.

الفائدة الثانية والعشرون

قال في «المغني»: ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً، فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شيء منها عليه.

ثانيها: أن مفسِّرَه لا يكون إلا جملة مصرحاً بجزأيها، عند جمهور البصريين.

ثالثها: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه.

رابعها: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

خامسها: أنه ملازم للإفراد، فلا يُثنى ولا يُجمع، وإن فسر بحديث أو بحديثين، أو أحاديث، ويُذكَّر باعتبار الشأن مثلاً ويؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة، وتأنيثه حينئذٍ أولى.

ولمخالفته القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثَمَّ ضعف قول الزمخشري في: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]: إن اسم (إن) ضمير الشأن فالأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة: ﴿وَقَبِيلَهُۥ﴾ بالنصب؛ إذ ضمير الشأن لا يعطف عليه، واحتمال كونه مفعولاً معه مرجوح هنا، فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه، وضعف قول كثير من النحاة: إن اسم (أن) المفتوحة المخففة ضمير الشأن فالأولى أن يُعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤] أن تقديره: أنك، وفي كتبت إليه أن لا تَفْعَلُ أنه يجزم على معنى النهي، وينصب على معنى

لئلا، ويرفع على أنك.اهـ بتلخيص وبعض زيادة، و (أن) على الجزم تفسر به، وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة».

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (١/ ٢٣٨ـ ٢٣٩) باسم (فائدة).

الفائدة الثالثة والعشرون

قال في "المغني": «يجوز في كان من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] **نقصانها وتمامها وزيادتها وهي أضعفها.**

والظرف متعلق بها على التمام.

وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة.

ومنصوب على النقصان، إلا إن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع؛ لأنه خبر المبتدأ.

وكان في: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١]، تحتمل الأوجه الثلاثة، لكنها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر؛ لأن خبرَ ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها، و(كيف) حال على التمام وخبر لـ(كان) على النقصان وللمبتدأ على الزيادة».اهـ مع زيادة من الشمني.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (١/ ٢٤٠) باسم فائدة.

وقد مرَّ ذكر ضميرِ الشأن في الفائدة الثانية والعشرين، وفي هذه الفائدة أيضاً هل تَعرف حَدَّه؟

ج: نعم: قال الأهدل في "الكواكب الدرية" (١/ ٢٧٦): «تنبيه: ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وُضع لغرض التعظيم والإجلال، ويكون متصلاً ومنفصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوامل كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٩]، ونحو: هو زيد قائم، وحذفه منصوباً ضعيف إلا مع (أن) المفتوحة إذا خففت فإنه لازم، وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر، وذلك أنه لا يعود إلا على متأخر عنه وجوباً لفظاً ورتبة، ولا يكون مرجعه إلا جملة مفيدة، ولا يخبر عنه إلا بجملة، وهي مرجعه، ولا يتقدم عليه شيء من خبره أصلاً، ولا يتبع بتابع البتة، ولا يعمل فيه إلا الابتداء، أو ناسخه ما عدا علم وأخواتها على ما استثناه أبو حيان، ويلزم الإفراد فإذا أُنث قيل له: ضمير القصة أو القضية أو الحكاية أو الخطبة نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]، و إن ذُكِّر قيل له: ضمير الأمر أو الخبر أو الحديث أو الشأن نحو: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، والصحيح أنه يُسمى ضمير الشأن مذكراً كان أو مؤنثاً بلا فرق».

۞۞۞

الفائدة الرابعة والعشرون

الجملة بعد المُعَلِّق سادَّة مسدَّ المفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول، فإن نصبه سدت مسدَّ الثاني، نحو: علمت زيداً أبو من هو.

وإن لم يتعدَّ إليهما، فإن كان يتعدى بحرف الجر فهي في موضع نصب بإسقاط الجار، نحو: فكرت أهذا صحيح أم لا؟

وإن كان يتعدى إلى واحد سدت مسده، نحو: عرفت أيهم زيد، فإن كان مفعوله مذكورًا نحو: (عرفت زيداً أبو من هو)، فقال جماعة: الجملة حال، ورُدَّ بأن الجملة الإنشائية لا تكون حالاً. وقال آخرون: بدل. فقيل: بدل كل بتقدير مضاف، أي: عرفت شأن زيد، وقيل: بدل اشتمال، ولا حاجة إلى تقدير. وقال الفارسي: مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا في "الهمع" ومثله في "المغني"، وزاد أن القول الأخير رُدَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس، ورجح في محل آخر القول بالبدلية، قال: وعلى تضمين عرف معنى علم هل يُقال: الفعل معلق أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: عملت زيدًا لا أبوه قائم، أو: ما أبوه قائم، فالفعل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على أنه مفعول ثان، وخالف بعضهم؛ لأن حكم الجملة في مثل هذا: أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها، وإن لم يوجد معلق نحو: عملت زيد أبوه قائم».

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٢/ ٣٢) باسم (فائدة).

❁❁❁

الفائدة الخامسة والعشرون

هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه؟ قال في «المغني»: «أجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [هود: ٦٠]: أن يكون: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، عطفاً على محل (هذه)» اهـ. قال الدماميني: «إن أُريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه عليها؛ لأن كلّاً منهما زمان، وإن أُريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان، وفي «الكشاف» ما يقتضي منعه، فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، قال: فإن قلت: كيف عطف الزمان على المكان وهو (يوم حنين) على (المواطن) ؟ قلت: معناه ومواطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة. ويجوز أن يُراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين.اهـ ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتضٍ لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعاً للآخر، فلا يُعطف عليه كما لا يُعطف المفعول فيه على المفعول به، ولا المفعول على الفاعل، ولا المصدر على شيء من ذلك، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقاً بخلاف ظرف المكان، فإنه يشترط فيه الإبهام، فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر، وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر، لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية، تقول: ضربت زيداً يوم الجمعة، وفي المسجد أو في المسجد ويوم الجمعة، وعليه جرى جدي ابن المنير في «الانتصاف» مناقشاً به صاحب «الكشاف»».اهـ باختصار.

انظر هذه الفائدة في «حاشية الصبان» (٢/ ١٣٣ـ ١٣٤) باسم فائدة.

الفائدة السادسة والعشرون

إذا قلت: (أتيتك يومَ لا حرٌّ ولا بردٌ)، جاز لك رفع حر وبرد على أن (لا) ملغاة، أو عاملة عمل (ليس)، وفتحهما على أن (لا) عاملة عمل (إن)، وجرُّها على أن (لا) زائدة.

حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا.

وفيه أن جعل (لا) زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كـ(لا) المعترضة بين الجار والمجرور، في (جئت بلا زاد)، كما عبر بذلك الدماميني، ولو جعل الجر على أن الاسم بمعنى غير لكان أوضح فتأمل. انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٢/ ٢٥٥) باسم فائدة.

الفائدة السابعة والعشرون

اطراد بناء اسم الآله على (مِفْعَل ومِفْعله، ومِفْعال) -بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة- كـ(مجدح) لما يجدح به السويق أيضاً -أي يلت به- و(مكسحة ومفتاح).

وشذ غير ذلك كـ(منخل ومسعط ومَدْهَن) بضم الأول والثالث في الثلاثة وجاء (المسعط) على القياس أيضاً، وقد تُفتح خاء (المنخل) كما في "القاموس" وكـ(مشط) -بتثليث الميم- بوزن (كتف وعنق وعتل) وجاء (ممشط) على القياس.

قال في "الهمع": «وكـ(إراث) -آلة تأريث النار- أي إضرامها، و(سراد) ما يسرد به يخرز».اهـ

وفي "القاموس": أن (الإراث) ككتاب النار، وما أعد للنار من حراقة ونحوها، وأن (السراد) الخرز في الأديم كالسرد.اهـ وهو أيضاً ككتاب.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٢/ ٣١٢) باسم فائدة.

الفائدة الثامنة والعشرون

يجوز نعت النعت عند سيبويه، ومنه يا زيد الطويل ذو الجمة.

ومنعه جماعة منهم ابن جني. قاله في "الارتشاف".

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان على شرح الأشموني". (٣/ ٧٣) باسم فائدة.

الفائدة التاسعة والعشرون

النعت بعد المركب الإضافي للمضاف لأنه المقصود بالحكم، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض التخصيص فلا يكون له إلا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ (كل) فالنعت للمضاف إليه لا له؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم.

ولذلك ضعف قوله:

وَكُـلُّ أَخٍ مُفَارِقُـهُ أَخُـوْهُ ... لَعَمْـرُ أَبِيْـكَ إِلَّا الْفَرْقَـدَانِ

أفاده في "المغني"[1].

---

(١) "المغني" مع "حاشية الدسوقي" (١/ ١٦٤).

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٣/ ٧٣) باسم فائدة.

توضيح الفائدة: جاء عبدُ اللهِ العَالِـمُ، فالعالم صفة لعبد المضاف؛ لأنه المقصود بالحكم لا صفة للفظ الجلالة المضاف إليه؛ لأنه إنما جيء به لغرض التخصيص.

وكلُ إنسانٍ مُنْصفٍ يَقبلُ الحقَّ مِن كل تكلم به أو جاء به[1]، فمنصف صفة لإنسان لا صفة لكل؛ لأن كلمة كل إنما يُؤتى بها لقصد التعميم. فافهم.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٣/ ١٤٦) باسم فائدة.

❁❁❁

= الشاهد في هذا البيت: (إلا الفرقدان) حيث كان صفة لـ: (كل) المضاف، لا المضاف إليه، مع أن الأصل أن يكون صفة للمضاف إليه، قال الدسوقي: «... وفيه: أيضا -يعني الفرقدان- شذوذان آخران: الأول أن الفرقدان وصف لكل الذي هو مضاف، والشأن أن الصفة للمضاف إليه، والثاني: الفصل بين الموصوف وهو كل والصفة التي هي إلا الفرقدان وهو: (يفارقه أخوه) وهو أجنبي». اهـ.

قوله: «وهو يفارقه» بصيغة المضارع كأنه رواية البيت، كما أن «مفارقه» رواية البيت، والله أعلم.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في "الحموية الكبرى":

"... ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به ؛ وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه المشهور عنه ؛ الذي رواه أبو داود في سننه: اقبلوا الحق من كل من جاء به ؛ وإن كان كافرا - أو قال فاجرا - واحذروا زيغة الحكيم. قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق ؟ قال: إن على الحق نوراً أو قال كلاما هذا معناه».

الفائدة الثلاثون

تدخل همزة الاستفهام على (الواو والفاء وثم) كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [الحج: ٤٦] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١].

فالجمهور: أن الهمزة قُدمت من تأخير، وأن هذه الجمل ونحوها معطوفة بـ(الواو والفاء وثم)، وأن الهمزة كانت بعد هذه الأحرف، فقدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير.

والزمخشري: أن الهمزة في محلها الأصلي، والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف، والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا، ونحو ذلك، وحكي عنه موافقة الجمهور، وفي دعوى الزمخشري حذفُ الجملة، وفي دعوى الجمهور تقدمُ بعض المعطوف العاطف.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٣/ ١٠٤) باسم فائدة.

الفائدة الحادية والثلاثون

لا يوصف (اللهم) عند سيبويه كما لا يُوصف غيره من الأسماء المختصة بالنداء.

وأجاز المبرد وصفه بدليل: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦] ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف.اهـ (دماميني).

وعلل بعضهم مذهب سيبويه؛ بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفاً وصار مثل (حيهل) إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزء من الكلمة.

الفائدة الثانية والثلاثون

أجاز الجمهور وصف المرخَّم، ومنه قول الشاعر:

أحار بن عمرو* البيت.

ومنع السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج.

ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ، وأما على لغة الانتظار فقال سم: فيه نظر إذ لا ضم في اللفظ قال ياسين: «والذي يظهر الجواز؛ لأن الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت».

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٣/ ١٨٣) باسم فائدة.

الفائدة الثالثة والثلاثون

توقَّف ابن هشام في عربية قول الناس: (هلم جرا) قال: «والذي ظهر لنا في توجيهه أن (هلم) هي التي بمعنى (ائت) إلا أن فيها تجوُّزين:

أحدهما: أنه ليس المراد بالإتيان المجيء الحسي، بل الاستمرار على الشيء وملازمته.

والثاني: أنه ليس المراد الطلب حقيقة، بل الخبر كما في: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، و(جرا) مصدر جره يجره إذا سحبه، وليس المراد الجر الحسي، بل التعميم.

فإذا قيل: (كان ذلك عام كذا وهلم جرا)، فكأنه قيل: واستمر ذلك في بقية الأعوام استمراراً، أو استمر مستمراً على الحال المؤكدة. وبهذا التأويل ارتفع إشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف، وإشكال التزام إفراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا.اهـ أي: مع أن بني تميم لا يلتزمونه في غير هلم.

انظر "حاشية الصبان" (٣/ ٢٠٦) باسم الفائدة، وانظر أيضاً هذه الفائدة بإعرابها ومعانيها في "الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية" للشيخ محمد أمين ابن عبدالله (٢/ ٢٦٢).

الفائدة الرابعة والثلاثون

قد تحذف (أَمَّا) ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٣ - ٥]، ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨]، ولا يُقال: زيداً فضربت، ولا زيداً فتضربه، بتقدير (أما). انظر "حاشية السيوطي على المغني".

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٤/ ٤٩ - ٥٠) باسم الفائدة.

الفائدة الخامسة والثلاثون

قال في "الهمع": «قد يُذكَّر المؤنَّث وبالعكس حملا على المعنى.

نحو قوله: «ثلاثة أنفس وثلاثة ذود). ذكَّر الأنفس بإلحاق التاء في عددها حملاً على الأشخاص، وسُمع: (جاءته كتابي فاحتقرها) أنَّث الكتاب حملاً على الصحيفة.

ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٣]، في قراءة من نصب (فتنتهم) خبر (تكن)، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]، في قراءة من قرأ (تكون) بالفوقية، و (ميتته) بالنصب».

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (٤/ ٩٨) باسم فائدة.

الفائدة السادسة والثلاثون

لا يجمع جمع تكسير نحو: (مضروب و مُكْرِمٍ)، وشذَّ: (ملاعين) جمع (ملعون).

ويستثنى (مُفْعِل) للمؤنث نحو: (مرضع ومراضع)، ذكره ابن هشام في "شرح بانت سعاد".

ومثل (مضروب مختارٌ ومنقادٌ)، فيقال: (مختارون ومنقادون) ولا يجمع مكسراً، ذكره الشيخ في "العمدة".اهـ فارضي.

وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يُقال: مختار ومناقد.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٤/ ١٥١) باسم الفائدة.

الفائدة السابعة والثلاثون

قال الجاربردي في "شرح الشافية": «اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازاً». انتهى.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٤/ ١٥١)، باسم فائدة.

وقال الأهدل في "الكواكب الدرية" (١/ ٧٣): «ثم الأصح أن أقل الجمع ثلاثة، وقيل: اثنان، وهو رأي للقاضي أبي بكر البقلاني وجماعة».

وقال ابن عثيمين في "تلخيص الحموية" (ص٥٢): «.... وإن قلنا: أقل الجمع ثلاثة -وهو المشهور-...».

الفائدة الثامنة والثلاثون

في حاشية السيوطي على "المغني": أن الفرَّاء يَرى تَرادف الهمزة والألف، فيقول: الهمزة هي الأصل، والألف الساكنة هي الهمزة تُرِكَ همزها.

وفرَّق سيبويه بينهما فقال: الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون، ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها، والألف حرف آخر لا يكون إلا ساكناً، ولا يكون في أول الكلمة، ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف، والألف مع اللام قبل الياء.

وقال ابن جني في "سر الصناعة": «اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً بِعَدِّ الهمزة والألف اللينة حرفين، وعدَّها أبو العباس ثمانية وعشرين بإسقاط الهمزة؛ لأنها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف، وهو غير مرضي...» باختصار.

انظر هذه الفائدة في "حاشية الصبان" (٤/ ٢٨٦) باسم فائدة، بأطول من هذا.

الفائدة التاسعة والثلاثون

هل يجوز تفسير الفعل اللازم بالمتعدي والعكس؟

الجواب: نعم، قال ابن هشام في "النكت شرح القطر": «و (مَهْ) بمعنى (اكفُفْ)».

فقال العلامة السّجاعي: «أشار -يعني ابن هشام- بهذا إلى أنه يجوز تفسير القاصر بالمتعدي وعكسه فإن (مَهْ) لا يتعدى، و (اكفف) متعدّ خلافاً لمن منع ذلك».

انظر هذه الفائدة في "حاشية السجاعي على القطر".

الفائدة الأربعون

قال ابن هشام في "المغني": «وأول واجب على المُعْرِب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً»[(١)].

وانظر أيضاً "معجم الشوارد النحوية" (ص٣١).

وعلى هذا يُحمل قول بعض الطلاب في بلادنا أوروميا: (قاعدة: لا يُعرب الشيء إلا بعد معرفة معانيه) فأخبرني معناه؛ إذا أشكل عليه شيء مما سُئل عن إعرابه.

ثم قال ابن هشام: «....وقال الشلوبين: حكى لي أن نحوياً من كبار طلبة الجُزُولي سُئل عن إعراب (كلالةً) من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾

---

(١) "مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي" (٢/ ١٩٠١).

[النساء: ١٢]، فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما عَلاَ، ولا ابن فما سَفل، فقال: فهي إذاً تمييز.

وتوجيه قوله: أن يكون الأصل: (وإن كان رجل يرثه كلالةٌ، ثم حذف الفاعل، وبنى الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزا، ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه..... ثم قال: والصواب في الآية أن (الكلالة) بتقدير مضاف أي (ذا كلالة)، وهو إما حال من ضمير (يورث) فـ(كان) ناقصة، ويورث خبر، أو تامة فيورث صفة، وإما خبر فيورث صفة، ومن فسَّر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حال، أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسَّرها بالقرابة فهي مفعول لأجله).

الفائدة الحادية والأربعون

وإن لم تكن نحوية: لماذا تُبَوَّبُ الكتب؟

الجواب: لفائدتين:

الفائدة الأولى: لأن القارئ إذا اختتم باباً وشرع في آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر إذا قطع فرسخاً، أي: وشرع في آخر فإنه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلا عدّ ولذا كان القرآن سوراً سوراً.

والفائدة الثانية: لأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها.

انظر هذه الفائدة في "تشويق الخلان" (ص٣٧ـ٣٨ـ ٣٩)، بتصرف يسير.

وقال العشماوي في "حاشيته على متن الآجرومية" (ص٩٤) في باب الإعراب:

«وحكمة تبويب الكتب كما ذكره الزمخشري[1]: أن الكتاب إذا كان مبوبا كان أنشط للقارئ، كما أن المسافر إذا كانت الطريق مقدرة، كان ذلك أبعث له على السفر، ولذلك كان القرآن سورا».

---

(١) "الكشاف" (١/ ٢١٩).

خاتمة

ذكروا عن الأصمعي أنه قال: وجدني أبو عمرو بن العلاء ماراً في بعض أزقة البصرة، فقال: إلى أين يا أصمعي؟ فقلت: لزيارة بعض إخواني. فقال: يا أصمعي إن كان لفائدة أو عائدة وإلا فلا.

وقد أنشدني في ذلك يوسف الحلبي:

يـا أيُّهـا الإخـوان أوصـيكم ... وصـيَّةَ الوالـدِ والوَالِـدَهْ
لا تنْقُلُـوا الأقْـدَامَ إلاَّ إلى ... مَـنْ لَكـم عنـده فائِـدَهْ
إمـا لِعلـمٍ تَسـتفيدونه ... أو لكـريمٍ عنـده مائِـدَهْ

هذه فوائدُ علمٍ جمعتها من كتب متفرقة متعددة لسيتفيد منها من صار شُغْلُهُ وَشَاغِلُهُ تَحْصِيْلَ فوائدِ علمٍ، وما أحسنَ قولَ العلامة المقريزي حيث قال[1]:

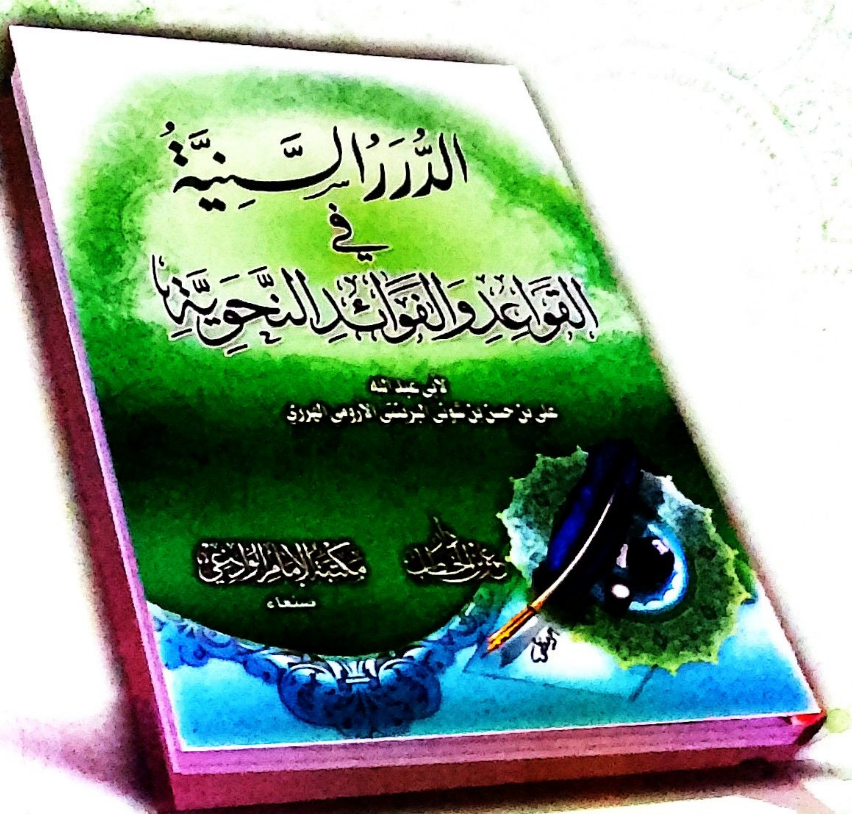
وقد أَعرضتْ نَفْسي عن اللهو جملةً ... ومَلَّتْ لقاء الناس حتى وإن جُلُّوا
وصـار بحمـد الله شُغْلِي وشَـاغِلِي ... فوائِدَ علمٍ لستُ مِنْ شُغْلِها أَخْلُو
فطـوراً يراعـي كاتـبٌ لفوائـدٍ ... بصـحتها قـد جـاء العقـل والنقـل
وآونـةً للعلـمِ صـدِريَ جَـامِع ... فَتَزْكُو به به نفسي وعن همها تَسْلُو

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) في كتابه "درر العقود الفريدة" (١/ ٥٠).

فهرس المحتويات



مكتبة الإمام الوادعي

للنشر والتوزيع

اليمن - صنعاء - شارع تعز - شميلة - جوار جامع الخير

ص ب : ١٧٣٦٤ فاكس: ٦٣٣٧٧١ - ١ - (٠٠٩٦٧)

تليفون المكتبة : ٧٣٤٧٥٥١٣٩ - ٧٧٧٦٣٧٤٣ (٠٠٩٦٧)

E_MAIL: ALWADEY2006@MAKTOOB.COM

AL_WADEY2006@HOTMAIL.COM

فرع دار الحديث بالفيوش - بجانب مسجد السنة هاتف: ٧٧٣٢٠٨٨٦٥

دار عمر بن الخطاب

للنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية - القاهرة - جوال: ٠٠٢٠١٢٤٦١٨٣٣٦

E_MALL:DAROMARIBNELKATTAB@YAHOO.COM